



## Federalism as a Mechanism for Diversity Management: A Study of Normative Frameworks and Testing Functional Effectiveness in Resolving Divisions

Assistant Professor. Nawaf Abdul Qadir Jawad  
Tikrit University - College of Political Sciences , [Nawaf\\_89@tu.edu.iq](mailto:Nawaf_89@tu.edu.iq)

### ARTICLE INFORMATION

**Received:9 Mar 2026**  
**Accepted:9 Apr 2026**  
**Published:1 Jun 2026**

### Keywords:

- Federalism
- Diversity Management
- Normative Frameworks
- Functional Effectiveness
- Conflict Settlement

### ABSTRACT

The research focuses on the functional role played by multi-identity federalism as a political framework capable of managing ethnic diversity in composite states. This is accompanied by an ongoing debate about its real effectiveness, as in some contexts it leads to the reproduction of divisions and the reinforcement of separatist tendencies. The research addresses this issue by presenting a conditional comparative analytical approach that combines theoretical grounding with an analysis of practical experiences in a number of federations, using quantitative data and indicators to measure the impact of federalism in reducing political discrimination, reducing the potential for violence, and expanding channels for peaceful bargaining within states, while highlighting the importance of institutional arrangements in determining the conditions under which federalism is an effective tool, as opposed to situations in which it fails. The results show that federalism tends to provide a more conducive environment for accommodating differentiated groups than centralized systems, especially when combined with well-established democratic institutions, distributive justice, constitutional legitimacy, and a well-established culture of consensus among elites. The research concludes that the failure of some unions is not attributable to federalism as an institutional design, but rather to its imposition by force or weak democratic practices. Therefore, federalism is not an inevitable solution to conflicts, but it represents a flexible institutional option capable of achieving a balance between unity and diversity under certain favorable conditions.



## الفدرالية كآلية لإدارة التنوع: دراسة في الأطر المعيارية واختبار الفعالية الوظيفية في تسوية الانقسامات

أ.م. نواف عبد القادر جواد

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية ، [Nawaf.89@tu.edu.iq](mailto:Nawaf.89@tu.edu.iq)

### المخلص

### معلومات المقالة

يركز البحث على الدور الوظيفي الذي تمارسه الفدرالية كإطار سياسي لإدارة التنوع الإثني في الدول المركبة، ويوازي ذلك جدلًا حول فعاليتها الحقيقية، ففي بعض السياقات تُفضي إلى إعادة إنتاج الانقسامات وتعزيز النزعات الانفصالية. يعالج البحث هذه الإشكالية بتقديمه مقارنة تحليلية مقارنة مشروطة، تجمع بين التأصيل النظري وتحليل التجارب التطبيقية في عدد من الاتحادات، عبر توظيف بيانات كمية ومؤشرات لقياس أثر الفدرالية في تقليص التمييز السياسي، والحد من احتمالات العنف، وتوسيع قنوات المساومة السلمية داخل الدول، مع إبراز أهمية الترتيبات المؤسسية في تحديد الظروف التي تجعل الفدرالية أداة فاعلة، مقابل الحالات التي تفشل فيها. تُظهر النتائج أن الفدرالية تميل إلى توفير بيئة أكثر ملاءمة لاستيعاب الجماعات المتميزة مقارنةً بالأنظمة المركزية، خاصة عندما تقترن بمؤسسات ديمقراطية راسخة وعدالة توزيعية وشرعية دستورية، ومدى ترسخ الثقافة التوافقية بين النخب. ويخلص البحث إلى أن إخفاق بعض الاتحادات لا يُعزى إلى الفدرالية كتصميم مؤسسي بقدر ما يرتبط بفرضها قسرًا أو بضعف الممارسات الديمقراطية. وعليه، فإن الفدرالية ليست حلًا حتميًا للنزاعات، لكنها تمثل خيارًا مؤسسيًا مرئيًا قادرًا على تحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع ضمن شروط مواتية معينة.

تاريخ الاستلام : ٩ اذار ٢٠٢٦

تاريخ القبول : ٩ نيسان ٢٠٢٦

تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

### الكلمات المفتاحية:

- الفدرالية
- إدارة التنوع
- الأطر المعيارية
- الفعالية الوظيفية
- تسوية الانقسامات

## المقدمة

أعدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ أواخر القرن العشرين إحياء النقاش حول قدرة الدولة الحديثة على إدارة التعددية المجتمعية دون التفريط بوحدتها السياسية. فمع تصاعد سياسات الهوية وتزايد مطالب الاعتراف الثقافي والقومي، لم يعد التنوع يُنظر إليه بوصفه ظاهرة اجتماعية عابرة، بل باعتباره معطًى بنيويًا يعيد تشكيل طبيعة السلطة وحدود الشرعية السياسية. وفي هذا السياق، تواجه الدولة مفارقة نظرية عميقة،

إذ يتطلب الحفاظ على التماسك السياسي قدرًا من الاندماج، بينما يفرض الاعتراف بالتعدد قدرًا من التمايز المؤسسي. ومن ثم، غدا السؤال عن كيفية بناء وحدة سياسية دون إنتاج تجانس قسري كأحد الأسئلة المؤسسة في النظرية السياسية المعاصرة. ضمن هذا الأفق الإشكالي، برزت الفدرالية بوصفها استجابة نظرية لمعضلة التوفيق بين الوحدة والتعدد، إذ تنطلق من إعادة تصور السيادة لا كحقيقة سياسية متجانسة، بل كبنية مركبة قابلة للتوزيع عبر مستويات حكم متداخلة. وبهذا المعنى، لا تمثل الفدرالية مجرد تقنية دستورية لتنظيم الاختصاصات، بل تعكس تحولًا إبستمولوجيًا في فهم الدولة ذاتها، من كيان أحادي المركز إلى فضاء سياسي تعددي تُعاد داخله صياغة العلاقة بين الانتماء والسلطة. فهي تفترض إمكانية بناء ولاء سياسي متعدد، لا يعارض الانتماء مع الوحدة الفدرالية أو الانخراط في الكيان الوطني الأشمل. غير أن هذا التصور يثير إشكالات نظريًا يتجاوز حدود التصميم المؤسسي، ويتمثل في التوتر الكامن بين سياسات الاعتراف وضرورات الاندماج. فبينما تفترض المقاربات التوافقية أن إضفاء الطابع المؤسسي على الاختلاف يسهم في احتوائه عبر تحويل الصراع إلى منافسة سياسية منظمة، تحذر مقاربات أخرى من أن ترسيم الهويات داخل حدود إقليمية قد يعيد إنتاجها في صورة كيانات سياسية شبه مستقلة، بما يقوّض إمكان تشكّل هوية وطنية جامعة. وعلى هذا الأساس، لم يعد الخلاف يدور حول ما إذا كانت الفدرالية توزّع السلطة فحسب، بل حول ما إذا كانت تعيد تشكيل بنية الصراع ذاته. وتعمق هذه المعضلة في الدول متعددة الهويات، حيث لا يكون التنوع مجرد تعددية ثقافية، بل بنية مُنظمة للتفاوت في القوة والموارد والتمثيل. فالفدرالية، في مثل هذه السياقات، تعمل كآلية لإعادة هندسة المجال السياسي عبر إعادة توزيع السلطة والاعتراف، لكنها في الوقت ذاته قد تفتح المجال أمام ما يمكن تسميته بـ "إقليمية الهوية"، حيث تتحول الوحدات الفدرالية إلى حواضن سياسية لمشاريع قومية متنافسة. ومن ثم، فإن فاعلية الفدرالية لا يمكن ردّها إلى جودة تصميمها الدستوري وحده، بل ينبغي فهمها بوصفها نتاجًا لتفاعل معقد بين المؤسسات والسياقات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط التفاوض بين النخب. وعلى الرغم من الزخم النظري الذي حظيت به الفدرالية في السياسات المقارنة، فإن ثمة فجوة تحليلية ما تزال قائمة بين الطابع المعياري للنظرية الفدرالية ونتائجها التطبيقية المتباينة. فقد مال البعض إلى التعامل معها بوصفها حلًا مطلقًا لإدارة المجتمعات المنقسمة، في حين ركزت دراسات أخرى على إخفاقات بعض الاتحادات دون مساءلة الشروط البنيوية التي أحاطت بها. ويكشف هذا التباين عن حاجة ملحة إلى مقاربة نظرية تتجاوز الثنائية التفسيرية التي تختزل النجاح في التصميم، والفشل في الفكرة ذاتها.

### أولاً/ أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في سعيه إلى إعادة تأطير الفدرالية خارج القراءات الاختزالية التي يُنظر إليها كصيغة مؤسسية ثابتة، عبر تطوير إطار تحليلي يربط بين المحددات المعيارية للتصميم الفدرالي وشروطه السياقية. فعلى المستوى النظري، يسهم البحث في نقل النقاش من سؤال "ما هي الفدرالية؟" إلى سؤال "متى وكيف تعمل الفدرالية؟"، وهو انتقالٌ يفتح المجال

لفهمها كعملية سياسية تطويرية لا كنموذج جاهز. أما على المستوى التطبيقي، فيقدم البحث رؤى يمكن أن تفيد في تصميم ترتيبات اتحادية أكثر قدرة على تحقيق توازن مستدام بين الاعتراف بالاختلاف وصيانة وحدة الدولة.

### ثانياً/ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بناء مقارنة تفسيرية تكشف العلاقة بين البنية المؤسساتية والسياقات الحاضنة لها، وتحليل الخبرات المقارنة لاستخلاص الشروط التي تتحول فيها الفدرالية في الدول متعددة الهوية من أداة للاندماج إلى بنية محتملة لإعادة إنتاج التوترات، فضلاً عن إعادة صياغة النظرية الفدرالية بوصفها إطاراً ديناميكياً تتحدد مخرجاته بقدر تفاعل المؤسسات مع البيئة السياسية.

### ثالثاً/ اشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول اختبار القدرة التفسيرية للفدرالية عبر مساءلة حدود الهندسة الدستورية في ضبط الصراعات المجتمعية، وذلك من خلال التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن للفدرالية أن تعمل كترتيب مؤسسي قادر على تحويل الانقسامات من مصدر محتمل للتفكك إلى إطار قابل للإدارة السياسية؟ وهل تعكس إخفاقات بعض التجارب قصوراً في المنطق الفدرالي، أم اختلالاً في البيئات السياسية التي طُبِّقَ ضمنها؟ وبصيغة نظرية أعمق، يثير البحث تساؤلاً حول ما إذا كانت المؤسسات تصنع التوافق، أم أن قدرتها تظل مشروطة بالبنى الاجتماعية وأنماط الشرعية السائدة.

### رابعاً/ فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفدرالية في الدول متعددة الهويات لا تمثل ضمانة تلقائية للاستقرار، لكنها قد تغدو آلية فعالة لإدارة الانقسامات عندما تُبنى على مرونة مؤسسية، وتوازن قابل للاستدامة في توزيع السلطة، وشرعية ديمقراطية تسمح بتحويل الصراع من المجال الوجودي إلى المجال التفاوضي. وبذلك، تُفهم الفدرالية كمسار مفتوح لإعادة تنظيم العلاقة بين الهوية والسلطة، لا كحل نهائي لمعضلة التعدد.

### خامساً / مناهج البحث:

يعتمد البحث على مقارنة متعددة المستويات تجمع بين منهج التحليل النظامي والمنهج الوصفي والمقارنة المؤسسية والتتبع التاريخي، مع توظيف مؤشرات كمية ونوعية تسمح بفهم أنماط التباين بين التجارب الفدرالية. ويهدف هذا التكامل إلى إنتاج تفسير يتجاوز الحتميات المؤسسية نحو قراءة أكثر تركيبياً لديناميات الاستقرار والهشاشة داخل الاتحادات متعددة الهويات.

### سادساً / هيكلية البحث:

للإحاطة الشاملة بموضوع البحث، ولغرض معالجة مشكلته وبلوغ أهدافه، تم تقسيمه إلى مبحثين إضافة إلى المقدمة والخاتمة. ينتظم في إطار كل مبحث مطلبان رئيسان: يُعالج الأول تقديم مضمون مفاهيمي للفدرالية، وأسسها المعيارية، بينما يختبر الثاني جدواها الوظيفية من خلال تحليل مخرجاتها التطبيقية والمحاذير المرتبطة بها. وبذلك، يسعى البحث إلى الإسهام في إعادة توجيه النقاش الأكاديمي من تقييم الفدرالية بوصفها نموذجاً دستورياً إلى فهمها كعملية سياسية مشروطة، ومفتوحة على احتمالات الاندماج كما على مخاطر التفكك.

## المبحث الأول

### مقاربة مفاهيمية للفدرالية والمحددات المعيارية لبنيتها السياسية

يُمثل هذا المبحث مدخلًا نظريًا لفهم الفدرالية بوصفها نموذجًا مؤسسيًا لإدارة التعدد القومي والثقافي داخل الدولة، حيث يفرض هذا التنوع مقارنة تتجاوز التعريفات الإجرائية نحو تحليل يكشف أبعادها الدستورية والمعيارية. وتبرز أهمية ضبط الأسس المفاهيمية للفدرالية لفهم تحولها من مجرد آلية لتقسيم السلطة إلى إطار سياسي ينظم الاعتراف بالاختلاف ويؤسس لتسويات طويلة الأمد بين مكونات الدولة. وفي هذا السياق، يستند المبحث إلى إسهامات علماء السياسة في تأطير الفدرالية كتسوية دستورية تجمع بين الحكم الذاتي والحكم المشترك. كما يتناول خصائص المحددات المعيارية للصيقة بها والضامنة أحيانًا لاستقرارها، وفي مقدمتها مركزية الدستور، وآليات تقاسم السلطة، والتمثيل المتوازن، والاعتراف المؤسسي بالجماعات. وبذلك، يقدّم المبحث إطارًا نظريًا يتيح مقارنة كمشروع سياسي يهدف إلى تحويل التعدد من مصدرٍ محتملٍ للصراع إلى ركيزةٍ للاستقرار والشرعية.

## المطلب الأول

### قراءة مفاهيمية في النظرية الفدرالية

لقد اتفقت الأدبيات السياسية والتنظير الأكاديمي حول ماهية الفدرالية عمومًا، بأنها دولة ذات سيادة مركبة، حيث تتمتع وحدتان حكوميتان على الأقل، باختصاصات منفصلة دستوريًا وصلاحيات مشتركة بالتعامل المباشر مع مواطنيها، وينتخب المواطنون المعنيون بعض مكونات النظام الاتحادي، ولا يمكن للحكومة الاتحادية تغيير التقسيم الأفقي للسلطات بشكل منفرد، إذ يتطلب أي تغيير دستوري يمس الاختصاصات موافقة كلا المستويين الحكوميين.<sup>1</sup> وينسجم ذلك مع الرؤية التقليدية (لويليام رايدر) حول الفدرالية إذ وصفها «آلية دستورية لتقسيم السلطة بين مستوياتٍ مختلفة من الحكم، بحيث تتمتع الوحدات المكوّنة للاتحاد بقدر كبير من الاستقلال الذاتي المضمون دستوريًا في مجالاتٍ معينة، في الوقت الذي تشارك فيه في السلطة بين مراكز متعدّدة وفقًا لقواعد متفق عليها، وليست انتقالًا للسلطات من مركز واحد أو قلب هرم». وهذا يعني إن أيًا من المراكز المتعدّدة في النظام الفدرالي ليس أكبر أو أقل أهمية من الآخر، وهو ما يختلف عن الهرم التنظيمي، حيث تُميّز المستويات على أنها أعلى أو أدنى وفق التصميم الدستوري.<sup>2</sup>

تُعرّف الفدراليات بوصفها نظرية سياسية توصي بتنظيمٍ سياسيٍ يُصمّم خصيصًا لإدارة التعدد الهوياتي داخل الدولة، يجمع بين الحكم الذاتي الجزئي والحكم المشترك الجزئي، ولا سيما في السياقات التي تتكوّن فيها الوحدة السياسية من جماعات قومية أو لغوية أو ثقافية متميزة ذات وعي ذاتي جماعي. وعلى خلاف الفدراليات الإقليمية التقليدية التي تقوم على تقسيم إداري محايد، تنطلق الفدراليات من الاعتراف الدستوري الصريح بوجود جماعات فرعية، وتسعى إلى دمج هذا الاعتراف في بنية تضمن تقاسمًا عموديًا وأفقياً للسلطة، بين الحكومتين المركزية والإقليمية اللتين تفران مبدأ التبعية بين هيئة سياسية عليا وأخرى أدنى، يأتي بعد مساومات طوعية تجتمع على إثرها الوحدات المستقلة نسبيًا لهدف مشترك بتوحيد سيادتها ثم الحفاظ على تماسكها دون التخلّي عن هويتها.<sup>3</sup> في هذا السياق، يرى (ويل كيمليكا) «أن الفدرالية تمثل استجابة ليبرالية مؤسسية لمعضلة التوفيق بين مبدأ وحدة الدولة ومطالب الاعتراف بالاختلاف الهوياتي، إذ تتيح للجماعات الفرعية ممارسة قدر من الحكم الذاتي السياسي بوصفه حقًا جماعيًا، وليس مجرد امتياز إداري قابلٍ للحجب». تُعد هذه المقاربة

انتقالاً من منطق "الاندماج القسري" إلى منطق "التعددية الدستورية"، حيث تصبح الهوية عنصرًا مؤسسًا في التصميم الفدرالي<sup>4</sup>. ويُضيف (ألفريد ستيبان) «أن الفدراليات غالبًا ما تنشأ في دول تعاني من انقسامات مجتمعية عميقة، وأن نجاحها النسبي يعتمد على طبيعة الترتيبات المؤسسية المصاحبة لها، مثل درجة التماثل أو اللاتماثل بين الوحدات الفدرالية، وآليات المشاركة في الحكم المركزي، وضمانات التحكيم الدستوري». فالفدرالية هنا لا تُختزل في كونها أداة إدارية، بل تُفهم كـ "صفقة سياسية" طويلة الأمد لإعادة تعريف السيادة وتقاسمها بين المركز والوحدات المكوّنة<sup>5</sup>. من جهته، يؤكد (مايكل بورغس) «أن الفدراليات تحمل بعدًا معياريًا واضحًا، إذ ترتبط بفلسفة سياسية تعترف بالتنوع باعتباره قيمة إيجابية ينبغي إدارتها مؤسسيًا، لا تهديدًا يتوجب احتواؤه أمنيًا. غير أن (بورغس) يحذر في الوقت ذاته من أن هذه الصيغة قد تنطوي على مخاطر تفكيكية إذا لم تُدعم بثقافة سياسية توافقية وبمؤسسات اتحادية قوية قادرة على تحقيق التوازن بين الحكم الذاتي والوحدة السياسية»<sup>6</sup>.

تشهد جميع الدول الفدرالية متعددة الهوية موجات مختلفة من المركزية واللامركزية عبر الزمن، موجات من تركيز السلطة وتوزيعها في سياق تطوري يخلق توازن بين المركز والوحدات المكونة في كل مرحلة زمنية، يتم تقييمها أو التحول إليها من خلال المتغيرات كالأيديولوجية والهوية والوفرة الاقتصادية. في ضوء ذلك تنقسم الفدرالية في مضمونها إلى فدرالية ثابتة وأخرى إجرائية وفي ضوء التقسيم هذا يتم فهم طبيعتها. فهو يسمح بإدراك جوهرها كمزيج من جانبيين في آن واحد. بشكلٍ مشروط، لوصف أي شكل من أشكال الفدرالية المعاصرة بأنه مجموع جانبيها الرسمي أو الثابت في الدستور وجانبيها الوظيفي<sup>7</sup>. فكما جادل (فريدريك سولا) بأنه لا ينبغي النظر إلى الفدرالية كنظام ثابت، بل تطوري عبر آلية تتفق بموجبها المجتمعات السياسية المنفصلة على التفاوض، بشأن حلول أو قرارات تتعلق بالمشاكل المشتركة، والتوافق حول القيم الأساسية بين الشركاء الاتحاديين، لصياغة نمط حياة في كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد يلبي التوقعات الشعبية بخصوص المكاسب من الاتحاد<sup>8</sup>. وهذا يعني أن هذا النوع من الفدرالية يركز على ديناميكيات تقسيم السلطة بين مستويي الحكم، وتعتمد صيغة تعاقدية لحصول كل طرف على مزايا أكبر كعضو في الاتحاد مقارنةً بما كان سيحصل عليه خارجه. وهذا يتفق مع التميز الأرسطي بين الجوهر والعرض أي الاتفاق السياسي الذي يُشكل البنية الفدرالية ويُثبّتها. عدا ذلك فهو عرض ترسيم مجالات الاختصاص بين الحكومة المركزية والحكومات المكونة للاتحاد، وسير العلاقات بين الحكومات، وتقسيم الموارد<sup>9</sup>.

يُعد النظام الفدرالي البديل الأبرز للاستجابة لمطالب الجماعات المتمركزة جغرافيًا والمتباعدة ثقافيًا لتسوية أساسيات الدمج السياسي، إذ يصفه (إيريان جايا) بأنه «نظام سياسي تقيم فيه دولة مركزية علاقة فدرالية مع مجتمع متميز إقليميًا أو إثنيًا أو ثقافيًا، يجمع بين الوحدة والتنوع لاستيعاب وحماية الهويات لمختلف المجموعات في نظام سياسي أكبر»<sup>10</sup>. في ثانياً هذا السياق ولتحليل الدور الوظيفي للفدرالية من المفيد التمييز بين نوعيها المتجانس وغير المتجانس. فالأول مكوّن من وحدات إقليمية ذات شخصية اجتماعية وثقافية مشابهة لتلك التي في الوحدات الأخرى وللاتحاد الفدرالي ككل. وفي ظل نظام فدرالي متجانس على نحو مثالي، فإن الوحدات المكوّنة تكون انعكاسات مصغّرة للجوانب المهمة للنظام الفدرالي. وعلى النقيض من ذلك فإن الاتحادات الفدرالية غير المتجانسة فيها وحدات ذات نظم اجتماعية وثقافية يختلف بعضها عن بعضها الآخر وعن الدولة عامة<sup>11</sup>. وهناك طريقة أخرى للتعبير عن هذا الاختلاف وهي مقارنة الحدود السياسية بين الوحدات المكونة للاتحاد والحدود الاجتماعية بين المجموعات. وفي الاتحادات الفدرالية غير المتجانسة فإن هذه الحدود

تميل إلى التطابق، كما تميل إلى التقاطع في النظم الفدرالية المتجانسة. إن أبرز الانتقادات لهذا الفهم إبقاؤه السؤال مطروحًا حول شكل التنوع الذي يؤدي أو لا يؤدي إلى الانقسام، ويُجسد رؤيةً اجتماعيةً للفدرالية في حين أن جوهرها لا يتعلق بالمجتمع فقط بقدر ما يرتبط بالترتيبات المؤسسية مع المجتمعات المجزأة، ذات التقسيم الجغرافي غير الواضح بين الجماعات العرقية<sup>12</sup>.

وعليه، تُفهم الفدراليات بوصفها نموذجًا مركبًا، يجمع بين الاعتراف الدستوري بالاختلاف، لإدارة الصراع الهوياتي، والذي يتأسس وفقًا لمساومة تُوجد عددًا من الكيانات السياسية المستقلة ضمن إطار سياسيٍّ شامل، تتوزع فيه السلطة وتتباين مراكزها، سعيًا إلى زيادة الأمن الجماعي وحماية حقوق الأفراد ضد الانتهاكات من طرف الحكومة المركزية أو حتى ضد طغيان الأغلبية، بطريقة تتيح لكلّ منهم الحفاظ على استقلالهم الذاتي بشرط أن تُصاغ السياسات الأساسية، وتُنفذ وفق أولوية التفاوض والتنسيق التعاقدية بين مراكز القوى المتعددة.

## المطلب الثاني

### الركائز المعيارية والمحددات القيمة للفدراليات

استعرض منظرو علم السياسة وصفًا للبنى السياسية والقيم المعيارية المشتركة المترافقة للفدرالية عمومًا وللـفدراليات في الدول متعددة الهويات خاصة، استنادًا إلى التصنيفات التحليلية الخاصة بها، بالرغم من اختلافها في تفاصيلها وبنائها المؤسسية يطلق عليها محكّات الفدرالية، ويمكن سَوِّقها بدايةً **بالدستور أولاً**، فالدستور يؤدي دورًا تأسيسيًا يتجاوز الوظيفة التنظيمية التقليدية، إذ يشكّل الأداة الأساسية لتحويل التعدد من مصدر تهديد لوحدة الدولة إلى عنصر مُقنّن داخل بنيتها السياسية. فالدستور هنا لا يكفي بتنظيم العلاقة بين المستويات الحكومية، بل يعيد تعريف مفهوم الدولة ذاته بوصفها كيانًا تعدديًا قائمًا على الاعتراف والتوافق. أن الاعتراف الدستوري الصريح بالتعدد القومي أو اللغوي يمثل شرطًا جوهريًا لشرعية الدولة. فالدستور لا يعكس واقع التعدد فحسب، بل يمنحه قيمة ملزمة تحول دون إنكاره أو تهميشه سياسيًا<sup>13</sup>. ويرى (تيرني) أن غياب هذا الاعتراف يفرغ ترتيبات الحكم الذاتي من مضمونها، ويحولها إلى تنازلات قابلة للإلغاء بدل كونها حقوقًا دستورية، فالدستور الإطار الذي تُنَبّت فيه معادلة الحكم الذاتي والحكم المشترك بوصفها تسوية سياسية طويلة الأمد. في الفدرالية لا يمكن ترك هذه المعادلة لتوازنات القوة المتغيرة، بل يجب تحصينها دستوريًا، لذا أن هشاشة الضمانات الدستورية تفتح الباب أمام إعادة المركزية القسرية، بما يقوّض الثقة بين الجماعات والدولة. إن الدستور بوصفه أداة لكبح هيمنة الأغلبية، فمن خلال القيود الدستورية، والمحكمة الدستورية، وآليات الفيتو، يتحوّل الدستور إلى درع وقائي يحمي الجماعات الصغرى من الخضوع لإرادة عددية قد تكون ديمقراطية شكليًا لكنها إقصائية جوهريًا<sup>14</sup>. الدستور هو أساس للشرعية التوافقية في الدول الفدرالية، لا تُستمدّ الشرعية من الإرادة الشعبية المجردة، بل من القبول المتبادل للجماعات بالإطار الدستوري. ويغدو الدستور وفق هذا المنظور، عقدًا سياسيًا متعدد الأطراف، لا تعبيرًا عن شعب واحد متجانس. وكلما كان الدستور نتاج عملية تفاوضية شاملة، ازدادت قدرته على إنتاج ولاء دستوري عابر للهويات دون إلغائها. فالدستور وسيلة لإدارة التوتر بين الوحدة والتعدد لا تسعى بموجبه الفدرالية إلى إنهاء التوتر بين الوحدة والتنوع، بل إلى تقنينه دستوريًا والاعتراف بشرعية هذا التوتر، ويحوّله من صراع وجودي إلى خلاف سياسي قابل للإدارة عبر المؤسسات، بدل دفعه إلى المجال ما قبل الدستوري حيث يتخذ طابعًا انفصاليًا أو عنيفًا. بسمو الدستور وآليات تعديله في الفدراليات،

يُنظر إليها بوصفها اختبارًا فعليًا لمدى احترام التنوع. فاشتراط موافقة الأقاليم أو الأغلبية المزدوجة لا يُعدّ قيدًا على الديمقراطية، بل ضمانة معيارية ضد التغيير القهري لهوية الدولة<sup>15</sup>.

إن الدساتير من الضرورات المعيارية للفدرالية فيما يخص تحديد المركزية واللامركزية والتي تميز مبدئيًا بين النظامين الفدرالي والوحدوي الإداري. كدلالة على الإرادة من جانب نظام الحكم أن يكون فدراليًا، ويمكن أن تنقسم حينها إلى فئتين فرعيتين وفقًا لثنائية المركزية واللامركزية البسيطة، عدا فئةٍ وسطى للنظم شبه الفدرالية لتضم دول لا يمكن تصنيفها دون لبس على أنها إما فدرالية وإما وحدوية<sup>16</sup>. يخصّص الجدول رقم (1) مؤشرًا كمّيًا للفدرالية. يحتوي على ملحقين لافتين للتصنيف وهما أن الفدرالية نادرة نسبيًا إذ يبلغ عدد الدول الوحدوية أكثر من ضعفي الدول الفدرالية. كما إن الاختلافات الفدرالية - الوحدوية والمركزية - اللامركزية وثيقة الصلة، فمعظم النظم الفدرالية لا مركزية وفي الواقع فإنه ليست هناك حالات في الفئة الفدرالية والمركزية الخالصة إطلاقًا، وتتسم أغلبية النظم الوحدوية بأنها مركزية. ونتيجة لذلك فإن أكثر من نصف الدول يمكن أن تُصنّف في إحدى الفئتين على طرفي النقيض. والدرجة المتوسطة هي 2.3 والدرجة الأوسط 1.4 وكتلتهما أقرب إلى الدرجة 1.0 لمعظم الدول الوحدوية والمركزية منها إلى الدرجة 5.0 عند الطرف الآخر للمؤشر<sup>17</sup>.

#### الجدول (1) درجات الفدرالية واللامركزية في دول من العالم مُختارة ما بين 1950-2020

الدول	التصنيف	مؤشرات الفدرالية
أستراليا، كندا، ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة	فدرالية ولا مركزية	5.0
الأرجنتين، النمسا، الهند	فدرالية ومركزية	4.0
إسبانيا، هولندا، بلجيكا	شبه فدرالية	3.0
الدنمارك، فنلندا، النرويج، السويد، اليابان	وحدوية ولا مركزية	2.0
جزر البهاما، جامايكا، بربادوس، مالطا، بوتسوانا، كوستاريكا، اليونان، آيسلندا، البرتغال، الأوروغواي، موريشيوس، نيوزلندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، فرنسا، إيطاليا، كوريا الجنوبية، ترينداد وتوباغو، المملكة المتحدة	وحدوية مركزية	1.0

المصدر: Bermeo Nancy. "Rethinking Federalism", *Journal of Democracy*, no. 17 (2020: Detroit), p86.

إن ست دول من تسعة نظم فدرالية وهي أستراليا وكندا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة وبلجيكا هي نظم حكم لا مركزية. أما النمسا والهند على وجه التقريب بين هذين النوعين من الفدرالية لا مركزيتان ولا تشبهان الاتحادات الفدرالية الأخرى، لكنهما ليستا مركزيتين أيضًا. كلٌّ من دستور الهند والنمسا وممارساتها الحكومية شبه فدرالية وليست فدرالية كاملة بموجبها الحكومة المركزية لها الحق في إقالة حكومات الولايات وإحلال حكم مركزي مباشر محلها. كما لا يمكن وضع الأرجنتين الفدرالية في أعلى فئة، لكنها تلائم الفئة المتوسطة نفسها مع النمسا والهند بحكم قوة الدور لقادة الأحزاب الإقليمية وبتحركهم الجماعي ليشكلوا ثقلًا موازيًا للسلطة الرئاسية أكثر من المجلس التشريعي والجهة القضائية على المستوى الوطني. لذا فإن منح الدول الثلاثة درجة وسيطة 4.5 أكثر واقعية. ومن بين كثير من الدول الوحدوية، لا يمكن تصنيف إلا أربع دول من شمال أوروبا واليابان على أنها لا مركزية<sup>18</sup>. ودول أخرى دول صغيرة للغاية، قد لا تحتاج إلى قدر كبير من اللامركزية، لكن الفئة الوحدوية والمركزية تتضمن أيضًا كثيرًا من الدول الأكبر مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا. وأخذت هذه الدول

الثلاث، وكذلك ترينداد، درجات أعلى من الحد الأدنى 1.0 لأنها أقل مركزية، بالغة نقطة تقع في المنتصف تقريباً بين فئتي المركزية واللامركزية. والدولة الأخرى الكبيرة التي تنتم بأنها وحدوية ومركزية هي كوريا. وتشمل الفئة شبه الفدرالية دولاً ذات فدرالية اجتماعية مثل بلجيكا وهولندا. فقد أقرت حكومات هذه الدول المركزية وخولت جمعيات خاصة أسستها جماعات دينية وأيديولوجية ذات وظائف شبه عامة سلطةً في مجالات التعليم والثقافة والرعاية الصحية<sup>19</sup>. لقد انتقلت بلجيكا من هذه الفدرالية إلى شبه فدرالية منذ عام 1970 وأخيراً إلى الفدرالية الكاملة في عام 1993 والتي لا تزال تتضمن، الجماعات الثقافية المحددة على نحو غير جغرافي بين الوحدات المكونة للاتحاد. إن الدولة التي يصعب تصنيفها أكثر من غيرها هي إسبانيا في ظل الاستقلال الموسع الذي منحه لأقاليم عديدة (كتالونيا، والباسك، وغاليسيا)، تتصف إسبانيا بأنها فدرالية بوضوح، كحالة حدودية، كما تُوصف بأنها فدرالية غير تامة. إذ إن العامل الحاسم المفقود هو أن إسبانيا ليست فدرالية رسمياً ولا تسمي نفسها اتحاداً فدرالياً بموجب القسم الثاني من دستورها، ضامناً حق الحكم الذاتي للقوميات والأقاليم التي تكونها، لكنه يتجنب ذكر الفدرالية في الدستور، ونظراً لأن إسبانيا ليست فدرالية على نحو لا يمكن إنكاره ولا وحدوية على نحو واضح، لا بد من وضعها في فئة شبه الفدرالية في منتصف الجدول<sup>20</sup>.

**ثانياً:** جميع الفدراليات غير متماثلة دستورياً سعياً لتحقيق تماسك الدولة، إذ تُخصّص صلاحيات للاتحادات الفدرالية لغوية وثقافية وقانونية. ومن خصائص دساتيرها تكن بمنزلة القانون السامي الذي يكون ملزماً للبرلمان ولا يمكن تغييره من جانب الأغلبية البرلمانية العادية، السبب أن كلاً من الجمود والمراجعة القضائية وسيلتان مناهضتان للأغلبية، كما تسمح المؤسسات المرنة وغياب المراجعة القضائية بتطبيق قاعدة الأغلبية المطلقة. والسبب الآخر هو أنهما أيضاً مرتبطان منطقياً بفكرة أن المراجعة القضائية يمكن أن تعمل بفاعلية فقط إذا كانت مدعومة بجمود دستوري والعكس صحيح. فإذا كانت هناك مراجعة قضائية قوية مع وجود دستور مرّن، يمكن للأغلبية في المجلس التشريعي أن تستجيب بسهولة لإعلان عدم الدستورية من خلال تعديل الدستور<sup>21</sup>. وبالمثل، إذا كان الدستور جامداً ولكنه لا يتمتع بحماية المراجعة القضائية، يمكن للأغلبية البرلمانية تفسير أي قانون مشكوك فيه دستورياً وترغب في تمريره ببساطة باعتباره لا ينتهك الدستور. بالرغم من جمود الدساتير الفدرالية، إلا أنها تمنح الولايات الأحقية المحدودة في تعديل دساتيرها. نظرياً فإن ذلك يتيح للولايات فرصة التجريب المؤسسي. على سبيل المثال، فإن هناك مزيد من التجريب في النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعض الولايات قد استخدمت نظاماً نصف نسبي (التصويت التراكمي) لانتخاب مجلسها النيابي. وأخرى اختارت طريقة الجولة الثانية للمرشحين الحاصلين على أكثرية الأصوات حيث تسمى المرحلة الأولى من الانتخاب الانتخابات الأولية غير الحزبية بدلاً من قاعدة التعددية لانتخاب أعضاء مجلس النواب الأميركي<sup>22</sup>.

**ثالثاً:** تختلف الاتحادات الفدرالية في الدول متعددة الهوية في مدى اعتمادها على الأغلبية، لكن معظمها يقيد سلطة الأغلبية "الشعب الفدرالي" على مستوى الاتحاد، لأن الفدراليات تتبنى أجندة محدودة نوعاً ما فكثيراً من مجالات السياسة قد تم تعيينها دستورياً كصلاحية حصرية للولايات. تتباين درجة التقييد تبعاً لتمثيل الولايات ذات الكثافة السكانية الأقل بشكل أكبر بالتالي انخفاض التمثيل للولايات ذات الكثافة السكانية الأعلى، كلما ارتفعت قدرة المجلس الأعلى على تقييد الشعب. تتبع الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل الأسلوب نفسه، ففي كلا البلدين تحصل كل ولاية على العدد نفسه من أعضاء مجلس الشيوخ<sup>23</sup>. فعدد سكان وايومنغ 587,616 نسمة وعدد سكان كاليفورنيا 39 مليون نسمة، هذا يعني أن صوتاً واحداً لعضو مجلس شيوخ وايومنغ يوازي 66 صوتاً في كاليفورنيا. في البرازيل، فإن الإفراط في التمثيل أكثر تطرفاً. صوت واحد

عضو مجلس شيوخ في رورايا يوازي 144 صوتاً لعضو مجلس شيوخ في ساو باولو. ويمكن الاطلاع على مختلف التباينات في التمثيل ضمن اثنتي عشرة دولة فدرالية كنموذج توضيحي في الجدول رقم (2)<sup>24</sup>. والذي يؤكد بأن معظم تلك الدول قد اختارت ألا تتبع النموذج الأميركي المقيد للشعب. فالولايات المتحدة، بالإضافة إلى البرازيل والأرجنتين، اللتين تتبعان النموذج عينه، تشذ جميعها عن هذا التسلسل. تخالف المبالغة في تمثيل الوحدات الصغرى في المجالس الفدرالية المبدأ الديمقراطي شخص واحد، صوت واحد، لذا يُنصح باللامركزية نسبياً في الفدرالية وأن تكون وحداتها صغيرة نوعاً ما لضمان تجانس كل من الوحدات وتجنّب هيمنة الولايات الكبرى على المستوى الفدرالي<sup>25</sup>.

### الجدول رقم (2) تسلسل لدرجة الزيادة في التمثيل في المجالس العليا لاثنتي عشرة فدرالية

معدل عدم المساواة	معدل الوحدات	معدل الفدرالية الأفضل إلى الأسوأ تمثيلاً	النسبة المئوية للمقاعد في الشرائح الأفضل تمثيلاً	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.015	0.05	1/1.5	10.8	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.31	0.10	1/10	15.4	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.23	0.05	1/13	24.4	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.34	0.05	1/13	28.7	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.36	0.05	1/21	33.4	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.43	0.05	1/40	35.0	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.45	0.05	1/66	38.4	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.49	0.05	1/85	39.7	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.52	0.05	1/144	41.3	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين
0.61	0.05	1/370	44.8	بلجيكا	النمسا	إسبانيا	الهند	إسبانيا	المانيا	كندا	استراليا	روسيا	سويسرا	أمريكا	البرازيل	الأرجنتين

المصدر: بدرخان حسن. العملية التشريعية في الدولة الفدرالية؛ دراسة تحليلية مقارنة (بيروت: منشورات زين

الحقوقية، 2021)، ص94.

كلما كانت صلاحيات المجلس الإقليمي أكبر، كان الشعب الذي يتم تمثيله وفق قاعدة شخص واحد – صوت واحد في المجلس النيابي أكثر تقييداً، إذ تختلف الاتحادات في الصلاحيات الممنوحة للمجلس الفدرالي. فبعضها، مثل مجلس الشيوخ الأمريكي، يتمتع بسلطة واسعة جداً، ويمكن القول إنه أقوى من مجلس النواب نظراً لصلاحياته الخاصة في التعيينات للمناصب العامة وفي إبرام المعاهدات؛ بينما يتمتع البعض الآخر بسلطة ضعيفة. فعلى سبيل المثال الأنظمة الألمانية والإسبانية والهندية هي أقل تقييداً للشعب، لأن مجالسها العليا أكثر تمثيلاً وأقل صلاحية. أخيراً إن درجة التقييد تتباين وفقاً للسلطات الممنوحة للشعب في المركز مقابل السلطات المخصصة دستورياً للولايات. قد تتمتع المناطق في بعض الأنظمة الفدرالية بسلطة فعلية أقل من تلك الموجودة في الولايات الموحدة اللامركزية<sup>26</sup>. ولا يُعد التقسيم الدستوري للسلطات حتى بتفسير المحاكم دليلاً دقيقاً دائماً على استقلالية صنع السياسات وصلاحياتها التقديرية التي تتمتع بها المستويات المختلفة. فالدستور البرازيلي مفصل بشكل مطول بحيث يمكن إقرار كم كبير من التشريع العادي فقط من خلال الأغلبية العظمى. كما إن الكثير من الأحكام العامة المحددة بشأن الدولة منصوص عنها في الدستور. ذلك يعد تقييداً مطلقاً للشعب، لأن هذه المسائل لا يمكن التقرير بشأنها من قبل أغلبية عادية. أما الهند تمتلك دستوراً يمكّن الشعب إلى حد بعيدٍ فقد تمت صياغته مراعاةً

لعدم توافق حدود الولايات مع الحدود اللغوية، لذلك مكنوا المجلس النيابي، ومن خلال التصويت الأغلبية البسيطة في بعض القضايا<sup>27</sup>.

**رابعاً:** تنطلق الفدرالية متعددة الهويات من مبدأ التناسب الهوياتي في التمثيل السياسي الذي يفترض أنه يعكس التعدد القومي لا ديمغرافياً، بل رمزياً ومؤسسياً أيضاً. ويتجلى بالعلاقة التجريبية مع المجالس النيابية ثنائية التمثيل التي تتحدد قوتها أو ضعفها وفقاً للسلطات الدستورية الرسمية التي تتمتع بها هيئتي البرلمان. حيث تميل الهيئة الثانية إلى أن تكون تابعة للهيئة الأولى. على سبيل المثال، فإن الأصوات السلبية على مقترح تشريعي لا يمكن إبطالها باستمرار من طرف الهيئة الأولى، وفي معظم الأنظمة البرلمانية الفدرالية التعددية تكون الحكومة مسؤولة حصرياً عن الهيئة الأولى. وعدم اعتماد الأهمية السياسية الحقيقية للهيئة الثانية على سلطتها الرسمية فحسب ولكنها تعتمد أيضاً على طريقة اختيارها<sup>28</sup>. فكل الهيئات الأولى تُنتخب مباشرة من قِبَل الناخبين، بينما يُنتخب معظم أعضاء الهيئات الثانية بشكل غير مباشر عبر المجالس التشريعية ذات المستوى الأقل مقارنةً بمستوى الحكومة، أو يتم تعيينهم وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً، كمساومة لتشكيل الولايات حيث تمنح كل ولاية الصلاحيات الدستورية نفسها كي تعتبر متجانسة دستورياً. مما يشي بأن المجلس التشريعي (الفدرالي) عادة ما يتصف بأنه مجلساً تشريعياً قوياً تتمثل فيه مجموعات الاتحاد الأقل شعبية بشكل أكبر. بالنسبة إلى الأنظمة البرلمانية، إن وجود مجلسين تشريعيين مع صلاحيات متساوية، أو متساوية جوهرياً، وتركيبات مختلفة هو إجراء غير ناجح فهو يُصعب تشكيل الحكومات التي تحوز ثقة كبيرة من غرفتي البرلمان، علاوة على ذلك، تخالف المبالغة في تمثيل الوحدات الصغرى في المجالس الفدرالية المبدأ الديمقراطي «شخص واحد، صوت واحد». بشكل عام، يُنصح بأن تكون وحدات الفدرالية صغيرة نوعاً ما لضمان تجانس كل من الوحدات وتجنّب هيمنة الولايات الضخمة على المستوى الفدرالي<sup>29</sup>.

**خامساً:** ومن جملة المُحددات المعيارية الاعتراف بالجماعات القومية أو الثقافية المكوّنة للدولة كحجر الزاوية في الفدرالية متعددة الهوية. إذ لا يمكن تحقيق العدالة دون الإقرار المؤسسي بالهويات الجماعية وحقوقها السياسية، لا بوصفها امتيازات، بل باعتبارها وسائل لضمان المساواة الفعلية بين الجماعات. لا يقتصر الاعتراف على علاقة الدولة بالجماعات، بل يمتد ليشمل الاعتراف الأفقي المتبادل بين الجماعات نفسها. فغياب ذلك يُبقي الفدرالية في حالة هدنة مؤسسية هشّة، قابلة للانهايار مع الأزمات السياسية الكبرى. وعليه، فإن الفدرالية متعددة الهويات تُجسّد انتقالاً من منطلق الاندماج القسري إلى منطق التعددية المعترف بها<sup>30</sup>. لذا ترمي الفدرالية إلى مبدأ الحكم الذاتي القومي، إذ تؤكد المقاربة المعيارية أن منح الأقاليم القومية سلطات حكم ذاتي واسعة وليس مجرد ترتيب إداري، بل تعبير عن حق الجماعات المختلفة في إدارة شؤونها الثقافية والسياسية الأساسية. ويرى (ستيفن تيبيرني) أن هذا المبدأ يستمد مشروعيته من الجمع بين حق تقرير المصير الداخلي والحفاظ على وحدة الدولة، مما يستوجب الحكم المشترك. لا تقتصر الفدرالية على تعزيز الحكم الذاتي، بل تشترط مشاركة الجماعات في مؤسسات السلطة الاتحادية، بما يضمن عدم تحوّل المركز إلى أداة هيمنة للأغلبية الهويّاتية. ويجادل (غابرييل ألموند) أن غياب الحكم المشترك الفعلي يُفرغ الفدرالية متعددة الهوية من بعدها التوافقي، ويجعلها عرضة للانهايار أو الانفصال<sup>31</sup>. مما يستدعي الحياد القومي النسبي للدولة الذي يفترض أن الدولة الاتحادية يجب ألا تُختزل في هوية قومية واحدة، بل أن تتبنّى حياداً نسبياً يسمح بتعايش هويات متعددة ضمن إطار دستوري جامع، يتبنى تقسيماً فدرالياً قائماً على الهوية القومية أو اللغوية بترسيم الوحدات الفدرالية على أساس الانتماء الفرعي أو اللغوي، كما في كندا وبلجيكا، وهو ما يمنح الفدرالية طابعاً غير محايد من الناحية الهويّاتية، لكنه مبرّر معيارياً بوصفه آلية لإدارة التعدد، المحمي بضمانات

دستورية معززة للحقوق الجماعية. تتضمن الدساتير في هذا النمط من الفدرالية حماية خاصة للغات، والثقافات، والمؤسسات التعليمية الخاصة بالجماعات، وغالبًا ما تكون هذه الضمانات محصنة ضد التعديل الأحادي من قبل الأغلبية المركزية<sup>32</sup>. تميل الفدرالية إلى تبني آليات توافقية، سواء عبر حق النقض، أو التمثيل المتوازن، أو المشاركة المتساوية في بعض المؤسسات الاتحادية، للحد من منطوق حكم الأغلبية القومية. وتعزيز مبدأ العدالة بين الجماعات تنطلق من افتراض مفاده أن العدالة السياسية في الدول متعددة الهويات لا يمكن تحقيقها عبر المساواة الشكلية بين الأفراد فحسب، بل تتطلب تصحيح الاختلالات البنيوية التاريخية بين الجماعات. ويؤكد (كيمليكا) أن تجاهل هذه الاختلالات يؤدي إلى إعادة إنتاج الهيمنة للأغلبية تحت ستار المواطنة المتساوية. وعليه، فإن الترتيبات الفدرالية تُبَرَّر أخلاقياً بوصفها آلية لتحقيق عدالة تعويضية جماعية، لا امتيازات تمييزية، ترنو الحماية من الهيمنة، حيث تُفهم الحرية على أنها غياب السيطرة التعسفية، وتحصين الجماعات من هيمنة الأغلبية المركزية، سواء عبر التمركز الدستوري للسلطات أو آليات النقض المتبادل والمشاركة الملزمة في القرار الاتحادي<sup>33</sup>.

لا تقتصر الفدرالية في الدول متعددة الهوية على إدارة الصراع السياسي الآني، بل تهدف إلى ضمان استدامة الثقافات والهويات عبر الأجيال. ويؤكد هذا المبدأ أن الدولة ليست محايدة زمنياً، وأن السياسات العامة قد تؤدي إما إلى تآكل الثقافات الصغرى أو إلى حمايتها المؤسسية. لذا تقرر تقييد تقرير المصير الخارجي، بوصفه بديلاً أخلاقياً عن الانفصال، إذ تمنح الجماعات أقصى درجات تقرير المصير الداخلي ضمن الدولة القائمة، مع تحييد النزاعات الانفصالية دون نفيها قسراً. ويرى (ريكيو) أن هذا التوازن هو جوهر الفدرالية بوصفها حلاً وسطاً بين الوحدة القسرية والتفكك، عبر تمكين سياسي وثقافي تسمح للجماعات القومية بتطوير مؤسساتها ولغاتها ونخبها السياسية ضمن الإطار الاتحادي، وهو ما يمنح الفدرالية مضموناً تحريياً لا تقنياً فقط<sup>34</sup>.

## المبحث الثاني

### الفدرالية بين المشروعية والنتائج التطبيقية

يثير تبني الفدرالية في الدول متنوعة الهوية جملةً من الإشكاليات النظرية والعملية التي تدفع بعض الباحثين إلى التشكيك في قدرتها على تحقيق الاندماج السياسي المستدام. فبينما تُصمَّم هذه الصيغة المؤسسية لإدارة التنوع، يُخشى أن تؤدي أحياناً إلى إعادة إنتاج الانقسامات وتعزيز الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. كما ترتبط الفدرالية بإشكالية التوازن بين الحكم الذاتي ووحدة الدولة، وهو توازن قد ينقلب إلى مصدر توتر إذا لم تدعمه ترتيبات ديمقراطية راسخة. ومع ذلك، تكشف الخبرات المقارنة أن إخفاق بعض الاتحادات لا يُعزى بالضرورة إلى الفدرالية ذاتها بقدر ما يرتبط بضعف الشرعية الدستورية أو بغياب الممارسات التوافقية. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تفكيك أبرز الانتقادات الموجهة للفدرالية، وتحليل شروط نجاحها أو تعثرها في سياقات منقسمة، بما يسمح بتقييمها كأداة مؤسسية لإدارة النزاعات لا مجرد إطار تنظيمي محايد.

## المطلب الأول

### جدوى الفدرالية والمؤشرات السيومترية على تسوية الانقسامات

إن النظام الفدرالي متعدد الهويات هو مبدأ تنظيمي تتنازل بموجبه الكيانات المتباينة في الأصل واللغة والثقافة الطامحة إلى مزايا عضوية وحدة سياسية مشتركة، مُحاولَةً تسوية مشاكل التنظيم السياسي، إذ يضمن النظام هذا استجابةً ديمقراطيةً للتوترات العرقية والثقافية من خلال آليات التأثير والمشاركة، بهدف الحد من المطالب الانفصالية للجماعات ومنع التفكك الإقليمي، عبر الاعتراف بأكثر من جنسية واحدة كمؤسسين مشاركين في المؤسسات، إقراراً بأن الولاءات الوطنية المزدوجة أو المتعددة ممكنة<sup>35</sup>. هذا يعني أن الفدرالية كأداة لبناء الأمة تصمم الاتحادات جزئياً في إطار هندسة ديمقراطية لمطابقة معايير معينة مع الحدود السياسية الداخلية، لمنع الأقليات العرقية من التحول إلى أغلبية إقليمية، إذ يتم تصميم حدود الكيانات التابعة للوحدات الفدرالية وفقاً لتوزيع مراكز القوة، بعيداً عن مركز رئيس واحد، مما يشجع التنافس داخل المجموعات العرقية، مما يُوجد تعاون بينها عن طريق تصميم تحالفات قائمة على المصالح غير العرقية، إذ أن الفائدة الرئيسة للنظام الفدرالي للمجتمعات المنقسمة تكمن في خلق انقسامات متقاطعة، أي خلق مجتمع فدرالي متوافق مع المؤسسات المكونة للاتحاد، ليُقلل من تباين المجتمع السياسي متعدد الأعراق. كما في الهند بعد الاستقلال حين أُجبر نهر على إعادة تنظيم حدود الدولة الداخلية على طول الحدود اللغوية<sup>36</sup>. وبالتالي، ينطوي النظام الفدرالي على رفض صريح لحجة النظام الوحدوي والفدرالي القومي القائلة بأن الحكم الذاتي للأقليات يتعارض بالضرورة مع وحدة الدولة المعاصرة ذات السيادة الواحدة، والثقافة الواحدة والأمة الواحدة. مع هذا لا تكفي الفدرالية متعددة الأعراق لوحدها أن تُسوي الصراعات العرقية ولتزيد من فرص استمرارها، يتوجب أن تطور ممارسات توافقية مشروطة بالديمقراطية داخل الحكومة الفدرالية تحمي مصالح الهويات المتداخلة التي تضمها، وتشمل هذه الترتيبات تقاسم السلطة التنفيذية، والحصول على التمثيل النسبي للجماعات في جميع في البيروقراطيات العامة والمؤسسات القانونية للدولة، والاستقلال الذاتي الإثني في الثقافة، وأحقية الأقليات بالنقض الوطني لحماية المجتمعات الوطنية من التهميش عبر قواعد الأغلبية، فالنظام الفدرالي السويسري عرف بالتوافقية التي تسمح بتمثيل الأقليات العرقية والدينية تمثيلاً متناسباً في المؤسسات، ويمنح الوحدات المحلية مستوى عالٍ من الاستقلال الإداري والسياسي في رسم السياسات<sup>37</sup>، ساعد هذا على التوصل إلى حلول وسط بين القوى السياسية التي تتجاوز مجرد الأغلبية البسيطة، وتمكن من استيعاب التنوع الثقافي والديني. كما تُقرّ السياسات الجديدة عبر كل من المجلس الوطني الأدنى ومجلس (Ständerat) الإقليمي الأعلى، نظراً لتساوي صلاحيات المجلسين التشريعية. أما بلجيكا قد جعلت اللغتين الهولندية والفرنسية لغتين رسميتين للمدارس الحكومية، وللإدارة العامة على نطاق أوسع، ويتم توزيع النظام الحزبي على المجموعتين اللغويتين. كما إن عملية صنع السياسات الفدرالية بصيغة تشاركية وفاقية بين المجموعات الناطقة بالهولندية والفرنسية، ولا يمكن للمركز اتخاذ القرار في حال غياب موافقة المجموعتين مما عزز الانسجام وقَلَصَ التوترات بينها وحافظ على خصوصية الهوية الاجتماعية والثقافية المشتركة، وهكذا توازنت التعددية الثقافية والفردية<sup>38</sup>.

طرح (شومبيتر) الحجة حول قدرة الأحزاب السياسية كآليات توافقية على كسب الدعم من جميع المجموعات، وموازنة مخاوف الأغلبية والأقلية، وبناء ما يسميه (الولاء الاتحادي)، من وجهة نظره، كان السبب الرئيس لتفكك الاتحاد السوفيتي هو أن أول انتخابات أُجريت في الجمهوريات وليس على مستوى الدولة، لذا مُنحت النخب الجمهورية المثيرة للانقسام

الموارد والمساحة لتعزيز التفكك، وعرقلة تنظيم الأحزاب على مستوى الاتحاد القادرة على العمل كقوى موحدة<sup>39</sup>. يمكننا أن نرى أهمية التنظيم التوافقي في الحكومة الفدرالية في العديد من الاتحادات الفاشلة في يوغوسلافيا مثلاً، كان الجيش أحد أهم المؤسسات الذي يستوعب ثلثي الميزانية الفدرالية، خاضعاً لهيمنة الضباط الصرب، الذين شاركوا ميلوسيفيتش رؤيته لدولة مركزية، أما المجلس الفدرالي اليوغوسلافي، المؤسسة السياسية الأهم في البلاد، والذي قام على مبادئ توافقية غير ديمقراطية، فبعد تعليق الحكم الذاتي لكوسوفو وفويفودينا، هيمن التحالف الصربي والجبل الأسود على أربعة من مقاعد المجلس الاتحادي السبعة، مما أدخل الاتحاد في أزمة كبرى انتهت بالتفكك. ونظراً لأن المناطق الفدرالية عادةً ما تكون غير متجانسة عرقياً، فمن المفيد وجود ممارسات توافقية على المستوى الإقليمي. لا يقتصر هذا على معالجة الانتقادات القائلة بأن منح الحكم الذاتي للأقليات سيؤدي إلى إساءة استخدام سلطاتها ضد الأقليات المحلية، بل يعزز أيضاً العلاقات الجيدة بين المناطق وبين المناطق والمراكز<sup>40</sup>. خاصةً عندما تكون إحدى الأقليات الإقليمية جزءاً من أغلبية الدولة، فإن إساءة استخدام الأغلبية الإقليمية لموقعها قد يكون لها آثار سلبية على العلاقات بين المراكز والمناطق. ومن نقاط ضعف النظام الفدرالي الكندي أنه في حين تم استيعاب الأقلية الناطقة بالفرنسية بشكل معقول على المستوى الفدرالي من خلال ممارسات توافقية غير رسمية جزئياً، لم يكن هناك استيعاب مماثل للأقليات على مستوى المقاطعات، باستثناء ربما مقاطعة نيو برونزويك. وكانت إحدى النتائج أن الدعم للانفصال في كيبيك قد ارتفع بحلول عام 1990 إلى أعلى مستوياته<sup>41</sup>.

رَبَطَ (ألفرد ستبيان) نجاح الاتحادات الفدرالية متعددة الهويات بالديمقراطية. كونها تسمح لممثلي مجتمعاتها الوطنية بالانخراط في حوار ومفاوضات مفتوحة حول مصالحهم ومظالمهم وتطلعاتهم. هذا الحوار الديمقراطي شرطاً أساسياً لتطوير الممارسات التعاونية. مما يمنع الانتهاكات الممنهجة لحقوق الأفراد والجماعات، كما يُمكنه منع النخب الانفصالية من المبالغة في دعم خياراتها. ويستند الاتحاد المتعدد الهويات الديمقراطي إلى سيادة القانون الذي يقر الحقوق الوطنية أو العرقية أو المجتمعية، والفصل الدستوري الواضح للسلطات، ولا يوجد حتى الآن مثال واحد على فشل اتحاد ديمقراطي قائم مع أن عدد الحالات قليل، على الرغم من وجود أمثلة عديدة، لاتحادات ديمقراطية لم تُحقق النجاح المرجو. من المرجح أيضاً أن تستمر الاتحادات متعددة الهويات الطوعية أو المتماسكة في ظل الظروف الديمقراطية أكثر من تلك التي يتم إنشاؤها قسراً بعد التعبئة الاجتماعية<sup>42</sup>. فالاتحادات التي تُنشأ بالتراضي نتيجةً لمفاوضات النخب، يعتبرها مواطنوها شرعية قابلة للديمومة أكثر من تلك التي تنشأ بالإكراه. كما أن العمل التأسيسي القائم على التعاون يُرجح أن يُعزز تقاليد التوافق أكثر من العمل القائم على الإرغام. ويعود نجاح كندا جزئياً إلى نشأتها عام 1867 من اتفاق بين نخب ناطقة بالإنجليزية وأخرى ناطقة بالفرنسية. وكان الاتحاد السويسري أيضاً نتيجة اتفاق مجموعات مختلفة على الاتحاد الكونفدرالي. وبينما انبثق الاتحادان الإسباني والبلجيكي من دول موحدة، فقد استندا أيضاً إلى اتفاق بين نخب تمثيلية. وتُعد الهند، التي تبرز كإحدى الفدراليات القليلة الناجحة في مرحلة ما بعد الاستعمار، من بين الدول التي اتخذت فيها النخب المحلية قرار الاتحاد بنفسها، وإن كان ذلك على مضمض، وبعد فترة من الوصاية البريطانية<sup>43</sup>.

يظهر النظام الفدرالي عندما تفصل المؤسسات بين مركز الدولة والاتحادات، وعندما تُبرز هذه المؤسسات قاداتها وهيئاتها التمثيلية المتشاركين في صنع القرار مع المركز. بالرغم من أن هناك أسباباً قوية للمناقشة بأن الدكتاتوريات لا يمكن أن تكون فدرالية حقاً نظراً للطبيعة التمهيرية لهيئاتها التمثيلية، يمكن التشديد على السلطات المشتركة في صنع القرار وبالتالي تقديم أمثلة عن نوعي الأنظمة في التصنيف الفدرالي. يوضح الجدول التالي معلومات مفصلة حول مجموعة كبيرة من

الأقليات في كل من الدول الفدرالية الديمقراطية والمركزية الدكتاتورية. كما يقدم بيانات عن كل المجموعات التي تضررت أو استفادت من معاملة عنصرية ممنهجة قامت بالتعبئة للدفاع عن مصالحها المحددة ذاتيًا في مرحلة ما بين 1945-2010<sup>44</sup>.

### الجدول رقم (3) مقاييس تسوية النزاعات

الديمقراطيات		الدكتاتوريات		جميع الدول		مقاييس تسوية الخلافات
مركزية	فدرالية	مركزية	فدرالية	مركزية	فدرالية	
1.20	1.59	4.36	0.92	3.14	1.13	ثورات مسلحة
1.88	1.67	2.05	1.42	1.95	1.54	تمييز سياسي
2.24	1.61	1.79	1.00	2.00	1.33	تمييز اقتصادي
2.92	2.29	2.16	1.08	3.11	1.67	مظالم سياسية
3.28	2.72	2.14	1.00	2.56	1.87	مظالم اقتصادية
2.20	2.28	2.41	1.73	2.32	1.96	مظالم ثقافية

المصدر: Rokkan Stein. "Dimensions of State Formation and Nation-Building." Sage **Handbook of Political Sociology** (2011): p1120.

تقدم لنا البيانات فرصة لإضافة الاستنتاجات المستخلصة من دراسة حالات، واعتماد تعميمات أكثر حول ما إذا كانت التسوية الناجحة للانقسامات الإقليمية، في الواقع، أكثر ترجيحًا في ظل أنظمة فدرالية منها في ظل أنظمة مركزية لا تشمل تسوية النزاعات برمتها بل إنهاء النزاعات العنيفة والحد من الظروف التي يمكن أن توججها في المستقبل. إذا كان نشر السلطة الخاصة بالفدرالية لا يفيد الأقليات المركزة مناطقيًا، لذلك يُتوقع من الأقليات في الدول الفدرالية أن تشارك بنسبة أقل في ثورات مسلحة، وأن تتعرض لمقدار أقل من التمييز الاقتصادي والسياسي، وأن تسجل عددًا أقل من الشكاوى المتعلقة بالنهج السياسي والاقتصادي والثقافي. إذ تسجل الأنظمة الفدرالية معدلًا أفضل للاستيعاب من معدلات الأنظمة المركزية<sup>45</sup>. تقدم الأنظمة الفدرالية انحرافًا أكبر في الطبقات الحكومية وبالتالي تفسح مجالًا أوسع للمساومة السلمية. وهي تعطي بعض النخب الإقليمية، على الأقل، ركيزة أكبر في المؤسسات السياسية القائمة. مع هذه الحوافز تحصل ثورات مسلحة أقل في الدول الفدرالية. في الواقع، إن سجل الثورات المسلحة في الدول الفدرالية هو أقل بمعدل النصف من الدول المركزية. عندما تجري المقارنة بين الدكتاتوريات الفدرالية والمركزية، يحقق النظام الفدرالي نتيجة أفضل. إن ثورات الأقليات أربعة أضعاف مع الدكتاتوريات المركزية منها في الدكتاتوريات الفدرالية، إذا نظرنا إلى سلوك الأقليات في الديمقراطيات نجد نموذجًا مختلفًا، فسجل الثورة المسلحة للأقليات في ديمقراطيات فدرالية هو أعلى بقليل من ذلك الذي في الديمقراطيات المركزية، يتقلص سجل الثورة للأقليات في ديمقراطيات فدرالية إلى حوالي نصفه في الديمقراطيات المركزية<sup>46</sup>.

ترتبط الفدرالية بتمييز سياسي محدود، خصوصًا بالنسبة إلى الأقليات التي تُعد مهيمنة عدديًا في إقليم معين. في هذه الحالات، قد يتعرض الممثلون السياسيون في الحكومات الإقليمية للمعاينة عبر الانتخابات إذا لم يحموا حقوق الأقليات. تشير بيانات الأقليات المهددة إلى أن التمييز السياسي هو في الواقع، أقل في الأنظمة الفدرالية. علاوة على ذلك، هذا الفارق موجود في الديمقراطيات كما في الدكتاتوريات. كما أنه أقل بكثير في الدول الفدرالية في ظل معدلات التمييز الاقتصادي في الدول المركزية. كذلك أن معدلات أقل من التمييز السياسي والاقتصادي بمعدلات متدنية من الشكاوى، إذ يقارن النصف الأدنى من الجدول رقم (4) معدلات شكاوى الأقليات في مجالات الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية والتي تعد أقل بكثير عند الأقليات في الدول الفدرالية<sup>47</sup>.

الجدول رقم (4) أمد النظام وتسوية نزاعات الأقليات في الأنظمة الفدرالية مقابل الأنظمة المركزية

معايير الاستيعاب/تسوية النزاعات		أقل من 25 عامًا		أقل من 15 عامًا	
فدرالية	مركزية	فدرالية	مركزية	فدرالية	مركزية
0.76	1.28	1.69	4.05	3.38	4.25
1.26	2.07	1.88	1.93	1.50	1.76
1.14	2.00	1.75	1.84	1.25	1.80
1.46	3.19	1.63	2.99	1.75	3.02
1.78	2.78	2.44	2.43	1.38	2.46
1.82	2.69	1.63	2.03	1.50	2.13
8	9	4	20	2	15

المصدر: Burgess Michael. *Comparative Federalism: Theory and Practice*. (London: Routledge, 2012), P271.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) بأنَّ على الرغم من تعذر تقييم معدلات الشكوى في الدكتاتوريات، تبدو الأقليات في الديمقراطيات الفدرالية أفضل حالاً من نظيراتها الدكتاتورية والديمقراطيات المركزية من خلال تصنيفي الشكاوى السياسية والاقتصادية. بيد أن شكاوى الأقليات حول الحقوق الثقافية والاجتماعية تبدو أعلى بقليل في الديمقراطيات الفدرالية، على الرغم من أن أسبابها غير واضحة، والمقدار الضئيل من الاختلاف يمكن أن يعني أن معدلات الشكوى هي نفسها أساساً، فمن المثير للاهتمام أن هذا هو البعد الوحيد للاستيعاب الذي تفتقر إليه الديمقراطيات الفدرالية. لا توفر هذه البيانات سوى شقٍّ أول من المقارنة المنهجية، لكنها تلمح إلى أن الأنظمة الفدرالية يمكن بالفعل أن تسهّل التسوية أكثر من الأنظمة المركزية. ولما كانت بيانات الأقليات المهددة تعزّز التقييمات الإيجابية نسبياً للفدرالية التي برزت من خلال دراسة الحالات، هناك دليلان مختلفان يوجّهان أيضاً إلى الاستنتاج عينه<sup>48</sup>.

ثمة خلطٌ بين الآثار التي تنتجها الفدرالية والآثار التي تتمخض عن عوامل أخرى، سيتم الوقوف عند فرضيتين بديلتين تستحقان الاهتمام. تتعلق الأولى باستقرار النظام. من البديهي أن الأنظمة المستقرة يمكن أن تكون أفضل في استيعاب الأقليات من الأنظمة غير المستقرة. وإذا كانت الأنظمة الفدرالية أكثر استقراراً من الأنظمة المركزية، فمن الممكن أن تكون النتائج مرتبطة باستقرار النظام أكثر من ارتباطها بالفدرالية بحد ذاتها. في الواقع، أن الدول الفدرالية أكثر استقراراً من الدول المركزية في المدة التي تم تسجيل بيانات الأقليات المهددة ما بعد عام 1990 حتى اليوم، كان متوسط عمر الأنظمة الفدرالية 20.5 سنة، في حين كان متوسط عمر الأنظمة المركزية 14.4 سنة. مع ذلك يبقى التفوق النسبي للفدرالية حتى وإن تحكّمنا في طول أمد النظام (أنظر الجدول رقم 4 أعلاه). تبين هذه البيانات أن الاستقرار، بحد ذاته، لا يحدد قدرة نظام على تسوية النزاعات. يبدو أن الفدرالية تملك تأثيراً مستقلاً. علاوة على ذلك، من الممكن أن تساهم الفدرالية باستقرار النظام. وضألة احتمال لجوء الأقليات في الدول الفدرالية إلى النزاع المسلح<sup>49</sup>. من الواضح أن آثار الفدرالية مستقلة عن استقرار النظام، لكن هل هي مستقلة عن الوفرة والعدالة التوزيعية وبافتراض ثبات العوامل الأخرى ستكون أهميتها محورية. لقد تفاقمت محنة الفدراليات الشيوعية وفدراليات ما بعد الاستعمار بشكل واضح بسبب عجزها عن توفير الاحتياجات المادية لمواطنيها، وبسبب فقدان مصداقية التخطيط المركزي الشيوعي. في أوكرانيا وجمهورية بلطيق، حتى الروس صوتوا لصالح تفكك الاتحاد السوفيتي. في كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي، كان الدافع وراء التفكك هو العجز عن الإصلاحات الاقتصادية

الضرورية، وقادت هذه الحركة في الحالتين الجمهوريات التي كانت ستجني أكبر المكاسب المادية من الاستقلال سلوفينيا وكرواتيا في حالة يوغوسلافيا، وجمهوريات البلطيق في حالة الاتحاد السوفيتي. سيما أن قضايا التوزيع المالي والإنفاق هي جوهر الجدل السياسي في الاتحادات التي لا تعتمد صيغاً عادلة لتحقيق التوازن المالي. فمن المنطقي أن الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً ستكون أكثر قدرة على استيعاب الأقليات لأنها تملك مصادر لتلبية المطالب العامة<sup>50</sup>.

### الجدول رقم (5) الناتج المحلي للفرد وتسوية النزاعات الأقليات في الأنظمة الفدرالية مقابل الأنظمة المركزية 1988-2020

أقل من \$3000		أقل من \$6000		أكثر من \$6000		معايير الاستيعاب/ تسوية النزاعات
مركزية	فدرالية	مركزية	فدرالية	مركزية	فدرالية	
3.80	3.78	3.26	1.07	1.81	0.72	ثورات مسلحة
2.14	2.25	2.22	2.19	1.50	0.84	تميز سياسي
1.85	2.17	2.09	2.20	1.83	0.76	تميز اقتصادي
3.25	2.33	3.16	2.15	3.33	1.17	مظالم سياسية
2.56	2.29	2.51	3.45	3.22	1.32	مظالم اقتصادية
2.26	1.92	2.21	1.92	2.53	1.78	مظالم ثقافية
18	2	27	8	6	6	عدد الحالات المرصودة

المصدر: Bermeo, Nancy. "Rethinking Federalism." *Journal of Democracy* 17, no. 4 (2020): p83. Detroit).

في الواقع، عندما نقارن الدول الفدرالية مع الدول المركزية فيما يتعلق بالناتج القومي المحلي للفرد، نجد أن الدول الفدرالية الأكثر دخلاً من الدول المركزية. كان هناك فقط 18 دولة فدرالية قائمة في و14 دولة ذات الأقليات المركزة، يتجاوز الناتج القومي المحلي للفرد في الدول الفدرالية ذلك الذي في الدول المركزية بحوالي 3,000 دولار.

يساعد تصنيف الحالات إلى ثلاث فئات على بناء الكفايات التحليلية بشأن آثار الفدرالية (انظر الجدول رقم 5 السابق). بالنسبة للولايات التي يبلغ فيها الناتج القومي الإجمالي للفرد 6000 دولار أو أكثر، تبدو الولايات الفدرالية أفضل من ناحية الاستيعاب. ومع ذلك عندما ننظر إلى حالات أدنى من معدل 6000 دولار، لا تعد آثار الفدرالية هي نفسها. تسجل الدول المركزية معدلات أعلى من الدول الفدرالية في بُعدي الاستيعاب الأكثر تعلقاً بشكل مباشر بالحياة الاقتصادي والتميز الاقتصادي والشكاوى الاقتصادية. من ضمن أفقر الدول، التي لا يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها إلى 3000 دولار، تسجل الدول الفدرالية أقل من الدول المركزية فيما يتعلق بكل من التميز الاقتصادي والسياسي. لذا يبدو أن الفدرالية تحوي فوائد واضحة عند مستوى معين من التطور، لكن ما دون ذلك المستوى تصبح فوائدها مقارنة مع المركزية أقل تجانساً<sup>51</sup>. بالرغم من أن بيانات الدول الأفقر على وجه الخصوص تطرح إشكالية، يشير الدليل إلى أن الفدرالية يمكن أن تكون مفيدة في بعض الأنواع من الدول أكثر من دول أخرى. وبالطبع، يجب ألا يُتوقع أن تحصل أي مؤسسة على الآثار نفسها ضمن سياقين مختلفين بالكامل. فمن المرجح أن الفدرالية التي تحوي مجموعات كاملة من المؤسسات التي يمكن أن تعتمد على الأغلبية أو الإجماع، قد تنتج أحياناً أخرى. إن الطرح بأن الفدرالية يمكن ألا تكون على القدر نفسه من الفائدة في البلدان الفقيرة كما هي في الغنية لا يعني انتقاد الفدرالية كوسيلة للسيطرة على الانقسامات المنطقية في العالم النامي. لتأكيد النقطة الأخيرة، يجب التوضيح بأن آليات التأقلم الأخرى هي أكثر منفعة. فكيف ترتقي وسائل أخرى معتمدة للتأقلم مع الانقسامات المنطقية للمستوى نفسه من الأهمية مقارنة مع النظام الفدرالي<sup>52</sup>.

استناداً إلى ما تقدّم، أن الفدرالية ليست مجرد إطار دستوري جامد، بل (هندسة ديمقراطية) مركبة تتحدد فاعليتها في إدارة التعددية وتحقيق الاستقرار عبر تفاعل ثلاث مرتكزات رئيسية: أولها، المأسسة التوافقية القائمة على ممارسات تشاركية فعلية، كتقاسم السلطة والتمثيل النسبي وضمانات الأقليات، بما يعيد توجيه الهويات الفرعية نحو ولاء اتحادي جامع. ثانيها، الشرط الديمقراطي والمؤسسي، حيث تُظهر الخبرات المقارنة أن الفدراليات المستقرة هي القادرة على إنتاج انقسامات متقاطعة وبناء قوى سياسية عابرة للهويات الأولية، بما يحدّ من النزاعات ويعزز الاندماج. ثالثها، العامل الاقتصادي بوصفه محددًا حاسمًا، إذ ترتبط استدامة الفدرالية بوجود قاعدة اقتصادية متينة وعدالة توزيعية تقلل من دوافع التفكك. وعليه، تغدو الفدرالية خيارًا أكثر قابلية للاستدامة في المجتمعات المنقسمة متى ما نشأت طوعًا عبر تسويات تفاوضية، واستندت إلى إطار ديمقراطي فعال وسيادة القانون، بما يضمن حماية (الأقلية داخل الأقلية) ويحول دون انزلاقها إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام.

## المطلب الثاني

### المحاذير الفعلية والمتوقعة لسياسات الفدرالية

تُطرح مجموعة من الأدلة على المخاطر الناجمة عن الفدرالية، إذ يعدها (اليعاقبة) عائقًا أمام السيادة الشعبية الأصيلة، غير القابلة للتجزئة، وبحكوماتها المتعددة، تتعارض مع المواطنة المتساوية، كما يجدون بأن مساراتها نحو التكيف تعيق التكامل والاستيعاب الثقافي المرتبط بالمركزية العرقية، لأنّ الفدرالية تقبل المبدأ الذي يسمح بتمثيل مواطني المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة تمثيلًا زائدًا على حساب مواطني المناطق الأكثر كثافة سكانية، وبوجود حكم قضائي قادر على نقض قرارات ممثلي الشعب المنتخبين. ويرونها تمزيقًا للأمة معتقدين أن الولاءات الوطنية المزدوجة أو المتعددة غير مقبولة في منطق الدولة الذي يتطابق مع مفهوم الأمة، حيث تتسبب بتفككها وإساءة استخدام السلطة من قبل الأقليات التي استيعابها والمركزية العرقية أمران متلازمان<sup>53</sup>، بينما يتم تصنيف المواطنين إلى جماعات عرقية ومنحهم أوطانًا مستقلة صريحة، وتُمكن التنظيمات السياسية اللامركزية التي تسيطر عليها جماعات قومية من تلقين قواعدها الاجتماعية آراءً مؤيدة للحكم الذاتي، على اعتبار أن الفدرالية ليست بحد ذاتها الحل الوحيد للتعيش السلمي عندما تكون الأقليات منتشرة على نطاق واسع في أغلبية السكان ولا يكفي لضمان التوافق، لغياب أحيانًا آليات التوفيق بين المصالح مما يفاقم الصراعات الداخلية، بحيث يُحفّز منح الأقلية وحدتها الخاصة من إجراء استفتاء على الانفصال، وكذا تتيح الاتحادات الفدراليات ضمنياً مبدأ أن الأقليات تمثل شعوبًا يحق لها تقرير المصير بموجب القانون الدولي، كما أكدت في يوغسلافيا السابقة وتشيكوسلوفاكيا لجنة (بادينتر)، بأن يعترف المجتمع الدولي بمسعى الاستقلال من وحدة فدرالية أكثر من اعترافه بكيان يفترق إلى مثل هذه الوحدة مثل أبخازيا وجمهورية شمال قبرص التركية وكوسوفو<sup>54</sup>.

يُعتقد أن الحكم الذاتي الإقليمي يستجيب لمطالبة المجتمعات العرقية به في المجتمعات المتنوعة، إلا أن هناك شعورًا سائدًا بين الجماعات تلك المُعترف بها بأن السكان غير الأصليين للمناطق قد يُهددون حقوقهم في الحكم الذاتي، حتى لو كانوا يشتركون معهم في هوية وطنية مماثلة. ونتيجة لذلك، تتبنى الاتحادات الفدرالية نظامًا يمنح حقوقًا أفضل للجماعة العرقية التي تعتبر تاريخيًا موطنها الأصلي. ومع ذلك، فإن حماية حقوق الأقليات من خلال هذه المعاملات التفاضلية قد تؤدي إلى التمييز بدلًا من ضمان المساواة. قلما تكون مثل هذه المخاوف مبررة. ففي إسبانيا وبلجيكا، منعت الفدرالية نمو الهويات

الحصرية وأعاقت دعم الحركات الانفصالية. فالنخب المناطقيّة تهدد عادة بالانفصال عندما تكون حاضرة للتفاوض على شيء أقل. تاريخياً، عندما منح القادة المركزيون درجة أعلى من الحكم الذاتي للمناطق الساخنة، حققوا عادة السلام وليس الاضطراب<sup>55</sup>، فالحركات الانفصالية ربيبة التهديدات أكثر من التنازلات، وإن رفض الفدرالية هو ما يثير الرغبة بالانفصال، والذي تبناه السودانيون الجنوبيون بعد فشل المطالبة بالفدرالية وإلزامهم بدولة ذات لغة موحدة.

هناك أدلة أخرى تُساق ضد الفدراليات بأنها قد انهارت أو فشلت في الحفاظ على ديمقراطيتها، في جميع اتحادات دول أوروبا الشرقية من الكتلة الشيوعية، وفي جميع أنحاء العالم ما بعد الاستعمار أثناء أو مباشرة بعد تحولاتها الديمقراطية. ومن بين جميع هذه الدول، شهدت الاتحادات أكثر التحولات عنفاً، فشلت الاتحادات متعددة الهوية في التأسيس لنجاح، في منطقة البحر الكاريبي، سيما في اتحاد جزر الهند الغربية حتى الاتحاد المصغر لسانت كيتس ونيفيس واجه احتمال التفكك. فشلت أيضاً الاتحادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي غرب أفريقيا الفرنكفونية وأفريقيا الاستوائية، وفي شرق أفريقيا البريطانية (كينيا وأوغندا وتنجانيقا)، وفي وسط أفريقيا البريطانية (روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند)، أو فشلت في الحفاظ على ديمقراطيتها بشكل مستدام (نيجيريا وتنزانيا).<sup>56</sup> ولم يُمنع تفكك الاتحاد النيجيري بين عامي (1966-1969) إلا بعد صراع انفصالي أودى بحياة ما يقارب مليون شخص. كما تفكك اتحادا مالي وإثيوبيا في أفريقيا المستقلة؛ بينما شهدت الكاميرون نظاماً وحدوياً قسرياً بعد بدايتها الاتحادية. وفي آسيا، كانت هناك إخفاقات اتحادية في الهند الصينية، وبورما، وباكستان (انفصال بنغلاديش)، واتحاد مالايا (انفصال سنغافورة). وبهذا السجل من الإخفاقات يشير منتقدو إلى أن الاتحادات الفدرالية لا تعمل كأدوات لتنظيم النزاعات حتى في الحالات التي تسمح فيها بدرجة من الحكم الذاتي للأقليات إذ انهارت وفشلت في أن تكون ديمقراطية على المدى الطويل، على الرغم من أنها إلى حد ما تساعد في إدارة التنوع، كأداة مؤسسية تُوازن بين قوى الانفصال والاندماج الكامل<sup>57</sup>.

مع ذلك، يمكن تقييد التقييم هذا لسجل الفدرالية، فقد كانت الإخفاقات في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ونيجيريا، كونها اتحادات صورية. فُرضت قسراً، وغالباً ما تم تجاهل الفصل الدستوري للسلطات وسيادة القانون عملياً، ولم تكن تمثيلية حقيقية لذلك، لم تكن هناك إمكانية لحوار جاد وثمة تعاون بين مختلف المجتمعات الوطنية المعنية، كما إنها دول تفتقر إلى هويات جامعة في الأساس، ولم تكن لديها آلية ديمقراطية لتطويرها<sup>58</sup>. فالإتحاد السوفيتي تألف من دول الإمبراطورية القيصرية التي تمكن الجيش من إخضاعها بعد ثورة أكتوبر، بالإضافة إلى الدول (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، ومولدوفا) التي غزاها إثر اتفاقية (ريبنتروب-مولوتوف). ورغم أن هيكل الاتحاد كان فدرالياً بداية، إلا أن السلطة الحقيقية كانت في يد الحزب الشيوعي السوفيتي ذي الهيمنة المركزية المُحكمة، والذي كان يعمل وفقاً لمبدأ المركزية الديمقراطية. ولذلك، لم تكن جمهوريات الاتحاد تتمتع بأي استقلال ذاتي فعلي. علاوة على ذلك، فإن مجالسها التشريعية (السوفيات)، على الرغم من انتخابها نظرياً من قبل السكان المحليين، كانت في الواقع هيئات يُعيّنها الحزب الشيوعي السوفيتي. وكانت المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك الجيش والشرطة، خاضعة لسيطرة روسيا. ولم يكن هناك أي نظام قضائي فعّال للبت في تقسيم الحقوق والمجالات الوظيفية بين المركز والجمهوريات. كانت الاتحادات الشيوعية وما بعد الاستعمارية مثقلة بأنظمة اقتصادية غير قادرة على توفير مستوى معيشي معقول لمواطنيها. وفي كل حالة، تسبب ذلك في استياء بين الأقليات الذين رأوا في انضمامهم إلى الاتحاد عبئاً على مشاريعهم. ولذلك فقد نظام التخطيط الشيوعي مصداقيته وانهار في أواخر الثمانينيات بسبب أزمة شرعية<sup>59</sup>.

يشير منتقدو الفدرالية، لعدم ضرورة مراعاة الأقليات، ووجود بدائل ديمقراطية مدنية قومية وحدوية أو فدرالية قومية ستكون أكثر فعالية، وبمجرد اختبار هذا المعيار، يبدو موقفهم أقل مصداقية. فقد اتخذ قرار إنشاء كل من الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغوسلافي في خضم حروب أهلية وغزوات خارجية، حين انفصلت أجزاء من كلتا الدولتين. واعتُبر القرار ضروريًا لاستعادة الوحدة واستقطاب المناطق المنفصلة مجددًا إلى الدولة، واتخذ القرار في كلتا الحالتين اشتراكيون أمميون، لم يكن أي منهما ملتزمًا أيديولوجيًا بالفدرالية. لذا لا يمكن لفرضية أن الفدرالية الشيوعية متعددة الهويات قد خلقت الانقسامات أن تفسر بسهولة سبب وجود هويات عرقية قوية بين الجماعات التي لم تُدمج من خلال المؤسسات الفدرالية، مثل الشيشان أو تثار القرم<sup>60</sup>.

يمكن القول إن الانفصال والعنف نتجا عن محاولات بعض الجماعات لمركزة هذه الاتحادات، أي الابتعاد عن روح الفدرالية. وجاء تفكك يوغوسلافيا، بما في ذلك الانفصال الفعلي لكوسوفو، عقب تحركات متتالية للصر ب ضد استقلال جمهوريات يوغوسلافيا. وتفكك الاتحاد السوفيتي بعد انقلاب يميني فاشل يهدف إلى رفض مبادرات غورباتشوف اللامركزية كان العنف أيضًا نتيجة لعدم رغبة الحكومة المركزية في السماح بالانفصال، أي أنه يمكن القول إن الدساتير الفدرالية التي تتضمن قواعد إجرائية وقابلة للتفاوض بشأن الانفصال كان من الممكن أن تتجنب العنف بشكل أفضل<sup>61</sup>. لم تشهد تشيكوسلوفاكيا أي عنف لأن الانفصال كان متفقًا عليه بين الطرفين. في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، كان أسوأ عنف في الشيشان، وهي منطقة لم تكن تتمتع بوضع جمهورية اتحادية داخل الاتحاد السوفيتي. لو كانت كذلك، لكانت على الأرجح انفصلت مع الجمهوريات الأخرى، وبقدر ضئيل من العنف كما هو الحال في معظمها. في كثير من الحالات، يمكن القول إن العنف الذي أعقب الشيوعية نتج عن غياب الفدرالية الإثنية، أي عن عدم التوافق بين الوحدة المكونة والحدود الإثنية. في حالة يوغوسلافيا، كان انفصال سلوفينيا سلميًا نسبيًا، نظرًا لتجانسها. تم تسهيل الانفصال في تشيكوسلوفاكيا بسبب قلة عدد التشيكيين في سلوفاكيا وقلة عدد السلوفاكيين في الأراضي التشيكية<sup>62</sup>. اندلعت الحرب في كرواتيا عام 1991 إلى حد كبير بسبب وجود جالية صربية كبيرة في كرواتيا أرادت البقاء موحدة مع يوغوسلافيا، وامتدت إلى البوسنة، كان الكروات والصر يرغبون في الحفاظ على روابطهم مع أصولهم العرقية. وقد تلقت هذه الجماعات الدعم والتحريض من صربيا وكرواتيا على التوالي. ولعل البوسنة، الجمهورية الأكثر تنوعًا عرقيًا، كانت مُقدرة لتكون الأكثر عنفًا. في عام 2001، اندلع صراع حاد في مقدونيا، حيث استاءت الأقلية الألبانية من هيمنة السلاف. ودارت الحرب بين أرمينيا وأذربيجان بشكل رئيسي بسبب ضم جيب أرميني (ناغورنو كاراباخ) إلى الأخيرة<sup>63</sup>. وفي جورجيا، اندلع صراعان، أحدهما بين الجورجيين والأوسيتيين الجنوبيين الذين انقطعوا عن أقاربهم في أوسيتيا الشمالية داخل روسيا بسبب انفصال جورجيا عنهم، والآخر بين الجورجيين والأبخاز الذين رفضوا الانضمام إلى ما اعتبروه دولة جورجية. أما العنف الآخر الوحيد فكان في منطقة ترانسنيستريا في مولدوفا، حيث استاء الأوكرانيون والروس من ضمهم إلى مولدوفا. كما أن تفكك الاتحادات الشيوعية كان مدفوعًا بإجراءات مركزية، ينطبق الأمر نفسه على العنف الذي نشأ في الجمهوريات المستقلة، والتي لا تزال غير متجانسة، ولكنها موحدة. فقد تأثرت الحروب في كرواتيا ومقدونيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جورجيا وترانسنيستريا بسياسات الأغلبية التي انتهجتها الجماعات المهيمنة في هذه الدول. من هذا المنظور، كانت هذه الصراعات مشابهة لتلك التي شهدتها المنطقة الكردية في تركيا أو العراق، أو إقليم الباسك في إسبانيا في عهد فرانكو، أي أنها كانت ردود فعل على المركزية. ويبدو من غير المعقول عزوها ببساطة إلى الاتحادات الفدرالية في حد ذاته<sup>64</sup>.

صحيح أن الاتحادات فقط هي التي تفككت في أوروبا الشرقية الشيوعية، فإن هذا يتجاهل الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الدول التي تفككت كانت أيضاً أكثر الدول هوياتياً وهو ما يفسر سبب كونها اتحادات. في حالة الاتحاد السوفيتي، كان الروس يشكلون أغلبية ضئيلة 51% من إجمالي السكان، بينما في تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، كانت أكبر المجموعات تشكل 63% و39% على التوالي. في أي من الدول الشيوعية الموحدة، لم يشكل إجمالي السكان من الأقليات أكثر من 17%. كانت أكبر مجموعة أقلية منفردة هي الأتراك في بلغاريا، حيث شكلوا ما يقرب من 8% من السكان<sup>65</sup>. من المنطقي على الأقل بنفس القدر القول بأن عدم استقرار الاتحادات الشيوعية نتج عن تنوعها العرقي القومي بقدر ما نتج عن هيكلها الإثنية الفدرالية، فقد أشار (توم أولياري) أن الاتحادات الوطنية التي تتمتع بديمقراطية وأغلبية مستدامة لديها شعب مهيم. على الرغم من أن غياب شعب الدولة لا يضمن عدم الاستقرار السياسي في الاتحاد، إلا أنه يزيد من احتمالية حدوثه<sup>66</sup>. فالولايات المتحدة كانت تضم قومية مهيمنة تاريخياً من البيض الأنجلو-سكسون البروتستانت، شهدت استقراراً أكبر من نيجيريا التي تفتقر إلى قومية مهيمنة. وتساعد المقارنة نفسها في تفسير سبب كون الاتحاد الروسي أكثر استقراراً وأقل عرضة للانفصال، حتى الآن، من الاتحاد السوفيتي. إذ يشكل الروس أغلبية بنسبة 81.5% في الاتحاد الروسي، بينما كانت نسبتهم 51% فقط في الاتحاد السوفيتي. بعبارة أخرى، ربما حافظت دول أوروبا الشرقية الموحدة على وحدتها، ليس لأنها لم تكن اتحادات، بل لأن كلاً منها يضم مجتمعات مهيمنة قادرة على الحفاظ على وحدة دولها لو أرادت ذلك. في المقابل، ليس من المؤكد على الإطلاق أنه لو كانت يوغوسلافيا، على سبيل المثال، دولة موحدة عند تحولها الديمقراطي، لكانت ستبقى موحدة. فقد تمكنت أيرلندا من الانفصال عن المملكة المتحدة، الأقل تنوعاً ولكنها موحدة، بعد إجراء أول انتخابات عامة للذكور في عام 1918<sup>67</sup>. في ضوء ما تقدم، يتبين أن الفدرالية ليست نموذجاً خالياً من الإشكاليات، إذ تُثار بشأنها انتقادات تتعلق بتجزئة السيادة، وإضعاف مبدأ المواطنة المتساوية، واحتمال تغذية النزعات الانفصالية، فضلاً عن سجل تاريخي شهد إخفاقات في بعض التجارب، ومع ذلك، فإن هذه الإخفاقات لا يمكن تعميمها بوصفها خصيصة ملازمة للفدرالية، بقدر ما ترتبط بغياب الشروط المؤسسية والسياسية اللازمة لنجاحها. وعليه، تبدو الفدرالية أداة مزدوجة الأثر، قد تسهم في إدارة التنوع حين تُصمم ضمن إطار ديمقراطي توافقي، وقد تتحول إلى عامل تفكيك عندما تُفرغ من مضمونها أو تُستخدم في بيانات تفتقر إلى التوازنات المؤسسية.

## الخاتمة

خُصَّ البحث أن الفدرالية تمثل أحد أكثر النماذج المؤسسية قدرةً على إدارة التعددية داخل الدولة، غير أن فاعليتها لا تنبع من بنيتها الدستورية فحسب، بل من طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تُوطر عملها، فهي ليست ترتيباً قانونياً جامداً، بل صيغة تنظيمية تقوم على التفاوض المستمر بين مقتضيات الوحدة ومنطق الاعتراف بالاختلاف.

### أولاً / الاستنتاجات :

أن الفدراليات التي تتأسس على شرعية توافقية وتمتلك مؤسسات تمثيلية قادرة على استيعاب التباينات المجتمعية تكون أكثر قابليةً للاستقرار، مقارنةً بتلك التي تُفرض من أعلى أو تُفرغ من مضمونها الديمقراطي. كما تبين أن تقاسم السلطة لا يكتسب قيمته من مجرد النص عليه دستورياً، بل عبر ترجمته إلى ممارسات فعلية تضمن مشاركة متكافئة في صنع القرار وتحد من نزعات الاحتكار السياسي. وفي المقابل، غالباً ما تؤدي المركزية المفرطة إلى تقويض الثقة المتبادلة وإعادة تسييس

الهويات الفرعية بصورة قد تهدد تماسك الدولة. ويشير البحث إلى أن استدامة الاتحاد ترتبط بقدرة النظام الفدرالي على إنتاج هوية سياسية جامعة لا تقوم على محو الانتماءات الفرعية، بل على إعادة دمجها ضمن إطار مواطني أوسع. فغياب هذا البعد الاندماجي يحول الفدرالية إلى مجرد آلية لإدارة الانقسام بدل أن تكون أداة لتجاوزه. كما برهنت الخبرات المقارنة أن المرونة الدستورية، وتوافر قنوات مؤسسية لتسوية النزاعات، تمثلان شرطين حاسمين للحيلولة دون انتقال الخلافات من المجال السياسي إلى فضاءات الصراع المفتوح.

## ثانياً / المقترحات :

1- يُوصى بضرورة تطوير الأطر الدستورية للفدراليات على نحو يضمن وضوح توزيع الاختصاصات بين مستويات الحكم، بما يمنع التداخل المؤسسي ويمنع تضارب الصلاحيات، مع إنشاء آليات تحكيم فعالة وفي مقدمتها المحاكم الدستورية قادرة على ضبط العلاقة بين المركز والأقاليم وإدارة التوترات البنوية التي قد تنشأ بينهما.

2- تعزيز الشرعية التوافقية عبر إشراك جميع المكونات الاجتماعية والسياسية في العملية الدستورية وصنع القرار، بما يرسخ قبول النظام الاتحادي ويمنحه سنداً سياسياً مستداماً.

3- تبني أنماط ديمقراطية توافقية تحدّ من هيمنة الأغلبية وتضمن التمثيل المتوازن، بما يسهم في حماية التعددية وتحويلها إلى عنصر استقرار بدلاً من كونها مصدرًا للصراع. ويتكامل ذلك مع اعتماد سياسات مالية عادلة وشفافة تهدف إلى تقليص الفوارق التنموية بين الأقاليم، لما لهذه الفجوات من دور في تغذية النزعات الانفصالية وإضعاف التماسك الوطني.

4- وعلى المستوى الحزبي والمجتمعي، ينبغي تشجيع نشوء الأحزاب العابرة للهويات الفرعية، بما يسهم في نقل التنافس السياسي من المجال الهوياتي إلى المجال البرامجي، ويعزز من عقلانية العملية السياسية. كما يغدو الاستثمار في بناء هوية وطنية/اتحادية جامعة أولوية استراتيجية، من خلال سياسات تعليمية وثقافية تعيد تعريف المواطنة بوصفها رابطة سياسية عليا تتجاوز الانقسامات الفرعية.

5- يقتضي نجاح الفدرالية اعتماد مقاربات تدريجية مرنة تراعي الخصوصيات المحلية لكل مجتمع، مع تعزيز استقلال المؤسسات الضامنة للتوازنات القضائية والرقابية، بما يكفل استدامة النظام الاتحادي. فالفدرالية، في جوهرها، ليست صيغة جامدة بقدر ما هي عملية ديناميكية لإدارة التعددية، ويظل نجاحها مرهوناً بقدرتها على تحويل التنوع إلى مورد يعزز الاستقرار السياسي ويثري بناء الدولة، أكثر من ارتهاؤها للتصميم المؤسسي الصوري وحده.

## - الهوامش:

1- دايمودن لاري. الديمقراطية أبحاث مختارة (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016)، ص259.

2- المصدر نفسه، ص262.

3- مارك توماس. "الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة"، مجلة الاتحادات الفدرالية، العدد 325 (أوتاوا، المركز الدولي للدراسات الفدرالية، 2017)، ص7.

4- أرند ليبهارت. أنماط الديمقراطية (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2018)، ص217.

5- المصدر نفسه، ص222.

6-Elazar Daniel J. Exploring Federalism, (Alabama: University of Alabama Press, 1997), P163.

7- رونالد واتس. الأنظمة الفدرالية (أونتاريو: منتدى الاتحادات الفدرالية، 2011)، ص18.

<sup>10</sup>-Kymlicka Will. **Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights.**

(Cambridge :Oxford University Press, 2007), p34.

<sup>11</sup> Burgess Michael. **Comparative Federalism: Theory and Practice**, (Washington: George Washington University, 2010), p112.

<sup>12</sup> - **Ibid**, 116

<sup>13</sup> -Stepan Alfred. **Crafting State-Nations: India and Other Multinational Democracies**, Maryland: Jones Hopkins University Press, 2011), p192.(

<sup>14</sup>- **Ibid**, p193.

<sup>15</sup>- Lijphart Arend. **Federalism and Federations: Contrast and Comparison. In Patterns of Democracy**, (London: Yale University Press, 2009), p41.

<sup>16</sup>- مارك توماس، مصدر سبق ذكره، ص211.

<sup>17</sup>-ermeo Nancy. "Rethinking Federalism", **Journal of Democracy**, no. 17 (2020: Detroit), p85.

<sup>18</sup>- **Ibid**, p87.

<sup>19</sup>- **Lijphart, Arend**, Op.cit, p48.

<sup>20</sup>- Bednar Jenna. **The Robust Federation: Principles of Design**. (London: Cambridge University Press, 2021), p65.

<sup>21</sup>- Burgess Michael. **Comparative Federalism: Theory and Practice**. (London: Routledge, 2012), P290.

<sup>22</sup>- **Ibid**, p294.

<sup>23</sup>- ألان غانيون. **صدام الشرعيات: الفدرالية ضمانات الجماعات** (بيروت: دار سائر المشرق، 2022)، ص71.

<sup>24</sup>- المصدر نفسه، ص75.

<sup>25</sup>- بدرخان حسن. **العملية التشريعية في الدولة الفدرالية؛ دراسة تحليلية مقارنة** (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2021)، ص91.

<sup>26</sup>- سليم فاخور. **الفدرالية التوافقية في لبنان** (بيروت: دار سائر المشرق، 2022)، ص82.

<sup>27</sup>- المصدر نفسه، ص83.

<sup>28</sup>- Watts Ronald L. **Comparing Federal Systems**, (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2014), p117.

<sup>29</sup>- **Ibid**, p119.

<sup>30</sup>- **Elazar, Daniel J**, Op.cit, p166.

<sup>31</sup>- ألان غانيون، مصدر سبق ذكره، ص101.

<sup>32</sup>- بدرخان حسن، مصدر سبق ذكره، ص50.

<sup>33</sup>- Hooghe Liesbet. **Multi-Level Governance and European Integration**, (Maryland: Rowman & Littlefield, 2015), p54.

<sup>34</sup>- **Ibid**, p57.

<sup>35</sup>-Kellas James G. **The Politics of Nationalism and Ethnicity**, (Johannesburg: Palgrave Macmillan, 2009), P101.

<sup>36</sup>- **Ibid**, p103.

<sup>37</sup>- **Burgess Michael**, Op.cit, p143.

<sup>38</sup>- **Kymlicka Will**, Op.cit, p91.

<sup>39</sup>- Filippov Mikhail. "Designing Federalism", **Journal of Political Philosophy**, no 9 (Boston:2011), p190.

<sup>40</sup>- **Ibid**, p191.

<sup>41</sup>- **Ibid**, p193.

<sup>42</sup>- Erk Jan, "Types of Multinational Federations and their Challenges" **Regional Federal Studies**, no. 13 (Alabama: 2003), p20. and

<sup>43</sup>- **Ibid**, p21.

<sup>44</sup>- **Kellas James G**, Op.cit, p177.

<sup>45</sup>- **Ibid**, p179.

46- جون ماكغاري. سياسات تنظيم الصراعات العرقية المطولة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017)، ص202.

47- Op.cit, p195. **Kellas James G.**

48- **Ibid**, p197.

49- Op.cit, p61. **Watts Ronald L,**

50- **جون ماكغاري**، مصدر سبق ذكره، ص224.

51- **Bermeo Nancy**, Op.cit, p243.

52- **مارك توماس**، مصدر سبق ذكره، ص171.

53- **تيموثي سيسك**. تقاسم السلطة والوساطة الدولية في الصراعات العرقية. (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2008)، ص179.

54- **المصدر نفسه**، ص181.

55- **سامي محمد**، "المساحات المحدودة: التوطين الإقليمي في القرن العشرين"، مجلة سياسات عربية، العدد 28 (قطر: 2014)، ص98.

56- **Rokkan Stein**. "Dimensions of State Formation and Nation-Building." **Sage Handbook of Political Sociology** (2011): p115-p132.

57- **Ibid**, p139.

58- **Erk Jan** , Op.cit, p243.

59- **Ibid**, p139.

60- **Walker Stephen G**. "Federalism and Political Equality." **Publius: The Journal of Federalism** 27, no. 1 (1997): 1-27.

61- Op.cit, p155. **Burgess Michael**,

62- موقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية، تيموثي ج، كونلان. مقال منشور على الانترنت، متاح على الموقع الآتي:

<https://shs.cairn.info/journal-revue-francaise-de-science-politique-2014-2-page-221?lang=en>.

تاريخ آخر زيارة 2025/2/17.

63- **عبد القادر بوزيان**. "الفدرالية كآلية دستورية لتدبير التنوع الثقافي"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2016، ص184.

64- **المصدر نفسه**، ص186.

65- Op.cit, p155. **Rokkan Stein**,

66- Op.cit, p155. **Bednar Jenna**,

67- **ألم سقد تسفاي**. فيدرالية إرتيريا مع اثيوبيا (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص312.

## المصادر والمراجع

### أولاً/ الكتب:

- 1- **ليبهارت**، **أرند**. **أنماط الديمقراطية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2018).
- 2- **غانيون**، **ألان**. **صدام الشرعيات: الفدرالية ضمانات الجماعات** (بيروت: دار سائر المشرق، 2022).
- 3- **تسفاي**، **ألم سقد**. **فيدرالية إرتيريا مع اثيوبيا** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009).
- 4- **حسن**، **بدرخان**. **العملية التشريعية في الدولة الفدرالية؛ دراسة تحليلية مقارنة** (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2021).
- 5- **سيسك**، **تيموثي**. **تقاسم السلطة والوساطة الدولية في الصراعات العرقية**. (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2008).
- 6- **ماكغاري**، **جون**. **سياسات تنظيم الصراعات العرقية المطولة** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017).
- 7- **لاري**، **دايموند**. **الديمقراطية أبحاث مختارة** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016).
- 8- **واتس**، **رونالد**. **الأنظمة الفدرالية** (أونتاريو: منتدى الاتحادات الفدرالية، 2011).
- 9- **فاخور**، **سليم**. **الفدرالية التوافقية في لبنان** (بيروت: دار سائر المشرق، 2022).

## ثانياً: الأطاريح.

1- بوزيان، عبد القادر. "الفدرالية كآلية دستورية لتدبير التنوع الثقافي"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2016.

## ثالثاً/ الدوريات:

1- توماس، مارك. "الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة"، مجلة الاتحادات الفدرالية، العدد 325 (أوتاوا، المركز الدولي للدراسات الفدرالية، 2017).

2- محمد، سامي. "المساحات المحدودة: التوطين الإقليمي في القرن العشرين"، مجلة سياسات عربية، العدد 28 (قطر): 2014.

## رابعاً/ المواقع الإلكترونية:

1- موقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية، تيموثي ج، كونلان. مقال منشور على الانترنت، متاح على الموقع الآتي:  
<https://shs.cairn.info/journal-revue-francaise-de-science-politique-2014-2-page-221?lang=en>.  
تاريخ آخر زيارة 2025/2/17.

## Sources and Reference

### First/Books

- 1- Daniel J, Elazar. **Exploring Federalism**, (Alabama: University of Alabama Press, 1997).
- 2- Will, Kymlicka. **Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights**. (Cambridge :Oxford University Press, 2007).
- 3- Michael, Burgess. **Comparative Federalism: Theory and Practice**, (Washington: George Washington University, 2010).
- 4- Alfred, Stepan. **Crafting State-Nations: India and Other Multinational Democracies**, (Maryland: Jones Hopkins University Press, 2011).
- 5- Arend, Lijphart. **Federalism and Federations: Contrast and Comparison. In Patterns of Democracy**, (London: Yale University Press, 2009).
- 6- Nancy, ermeo. "Rethinking Federalism", **Journal of Democracy**, no. 17 (2020: Detroit).
- 7- Jenna, Bednar. **The Robust Federation: Principles of Design**. (London: Cambridge University Press, 2021).
- 8- Michael, Burgess. **Comparative Federalism: Theory and Practice**. (London: Routledge, 2012).

---

9- Ronald L, Watts. **Comparing Federal Systems**, (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2014).

10- Liesbet, Hooghe. **Multi-Level Governance and European Integration**, (Maryland: Rowman & Littlefield, 2015).

11- James G, Kellas. **The Politics of Nationalism and Ethnicity**, (Johannesburg: Palgrave Macmillan, 2009).

### **Second/Research**

1- Mikhail, Filippov. "Designing Federalism", **Journal of Political Philosophy**, no 9 (Boston:2011).

2- Jan. Erk, "Types of Multinational Federations and their Challenges" **Regional Federal and Studies**, no. 13 (Alabama: 2003).

3- Stein, Rokkan. "Dimensions of State Formation and Nation-Building." **Sage Handbook of Political Sociology** (2011).

4- Stephen G, Walker. "Federalism and Political Equality." **Publius: The Journal of Federalism** 27, no. 1 (1997).